الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

أزمة التضخم النقدي في الجزائر وعلاجه من منظور الاقتصاد الاسلامي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

التخصص : اقتصاد نقدي و بنكي

اعداد الطالب : بولشفار رفيق

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من :

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الإنتماء	الصفة
بلارو علي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة	رئيسا
أرزيوقات مولود	أستاذ مساعد "أ"	جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة	مشرفا
لشهب مسعود	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية:2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الحي القيوم أولا وأخيرا وامتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم:

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان للأستاذ "أرزيوقات مولود" التي تكرم بقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى جميع التوجيهات والملاحظات والنصائح.

كما لا يفوتنا ان نتقدم بوافر التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة المحترمين على عناء قراءة المذكرة وقبولها وتصويبها.

وكذلك نتقدم بخالص الشكر الى كل من درسنا من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة 20 أوت 1955

والى كل موظفي المكتبة وجزاهم الله كل خير.

وفي الاخير نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب او من بعيد ونسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم انه قريب مجيب

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا في هذا العمل المتواضع الذي اهديه مع أسمى عبارات الحب والامتنان:

إلى التي اهدتني نور الحياة وتعهدت برعاية خطواتي ورسمت معي أحلام حياتي والدتي الحبيبة أطال الله في عمرها وأدامها لي نبعا صافيا امحو به كدر الأيام.

إلى من زرع في قلبي حب العلم ووضع بين جنباتي القوة والعزيمة والدي الغالي الذي طالما شجعني وساعدني لإتمام دراستي حفظه الله لنا جميعا.

إلى إخوتي الأعزاء حماهم الله.

إلى أساتذتي الكرام.

إلى كل الأهل والأصدقاء وزملاء الدراسة.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد آليات وحلول لعلاج ظاهرة التضخم النقدي وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي تكون بديلا عن الاقتصاديات الأخرى، الذي بقي عاجزا عن إيجاد حلول نهائية لهذه الظاهرة، وهذا من خلال التأصيل النظري لكل من التضخم النقدي و الاقتصاد الإسلامي و التطرق إلى واقع التضخم النقدي في الجزائر الذي عرف تسارعا ملحوظا في الأونة الأخيرة، وهذا من حيث الأسباب المشكلة لهذه الظاهرة و التي تجسدت في أسباب هيكلية بصفة اساسية في الاقتصاد الوطني و أخرى مؤسساتية، وكذلك من حيث الآثار التي خلفتها على الاقتصاد و المجتمع الجزائري.

و لبلوغ هذا الهدف تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي، إذ تكمن أهمية هذه الدراسة في ابراز مساهمة مؤسسة الحسبة الإسلامية في علاج ظاهرة التضخم النقدي وتوضيح مختلف الضمانات التي يوفرها هذا الجهاز و قدرته على التحكم في هذه الظاهرة، وهذا مايعزز إمكانية الاعتماد على الضمانات التي يوفرها و ذلك من أجل احتوائها في الجزائر، كما أثبتت النتائج أن الاقتصاد الإسلامي يمتلك الأدوات الفعالة في معالجة حالات التضخم.

الكلمات المفتاحية: التضخم النقدي، مؤسسة الحسبة الإسلامية، الاقتصاد الإسلامي.

Abstract

This study aims to find ways and sulutions to treat the phenomenon of monetary inflation based on the principles of Islamic economics as an alternative to other economic systems that have been unable to find definitive solutions to this phenomenon this is achieved through the theoretical foundation of both monetary inflation and Islamic economics as well as addressing the reality of monetary inflation in Algeria which has experienced a noticeable acceleration in recent years this includes the problematic causes of this phenomenon which are manifested in structural and institutional reasons as well as the effects it has had on algerien economy and society.

To achieve this goal, a descriptive and analytical approach was followed. The importance of this study lies in highlighting the contribution of Islamic hesba institution in addressing the phenomenon of monetary inflation and explaining the various guarantees provided by this institution to address this phenomenon. The results have proven that monetary inflation in Algeria is caused by imbalances in the structure of the national economy

Primarily, the result have also shown that Islamic economy possesses effective tools to address inflationary conditions, as well as the ability of the hesba institution to control this phenomenon, which reinforces the possibility of relying on the guarantees it provides to contain it in Algeria.

keywords： monetary inflation, Islamic hesba institution, Islamic economy

الفـهـرس

فهرس المحتويات

الإهداء	
شكر وتقدير	
ملخص الدراسة	
الفـهـرس	
قائمة الأشكال	
مـقـدمـة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري للتضخم النقدي والإقتصاد الإسلامي	
تمهيد	6
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاقتصاد الإسلامي	7
المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي	7
الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي لغة	7
الفرع الثاني: تعريف الاقتصاد الإسلامي اصطلاحا	8
المطلب الثاني: نشأة وتطور الاقتصاد الإسلامي	8
الفرع الأول: نشأة الاقتصاد الإسلامي	8
الفرع الثاني: تطور الاقتصاد الإسلامي	9
المطلب الثالث: خصائص واهداف الاقتصاد الإسلامي	10
الفرع الأول: خصائص الاقتصاد الإسلامي	10
الفرع الثاني: اهداف الاقتصاد الإسلامي	13
المطلب الرابع: اسس ومبادئ الاقتصاد الاسلامي	15
الفرع الأول: الملكية المزدوجة الخاصة و العامة	15
الفرع الثاني: الحرية الاقتصادية المقيدة	16
الفرع الثالث: التكافل و ضمان الكفاية	16
المبحث الثاني: ماهية التضخم النقدي	17

المطلب الأول: مفهوم التضخم النقدي وانواعه	17
الفرع الأول: مفهوم التضخم النقدي لغة	17
الفرع الثاني: مفهوم التضخم النقدي اصطلاحا	18
الفرع الثالث: أنواع التضخم النقدي	18
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتضخم	21
الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية	21
الفرع الثاني: النظرية الكينزية	22
الفرع الثالث: النظرية الحديثة	23
المطلب الثالث: طرق قياس التضخم	24
الفرع الأول: طريقة الأرقام القياسية	24
الفرع الثاني: طريقة الفجوات التضخمية	25
المطلب الرابع: نظرة الاقتصاد الاسلامي للتضخم النقدي	28
الفرع الأول: وصف الاقتصاد الاسلامي للتضخم النقدي	28
الفرع الثاني: طرق علاج التضخم النقدي في الاقتصاد الاسلامي	29
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	31
المطلب الأول: الدراسات المحلية	31
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	33
المطلب الثالث: القيمة العلمية المضافة	34
خلاصة	35
الفصل الثاني: واقع التضخم النقدي في الجزائر وعلاجه من منظور الاقتصاد الاسلامي	
تمهيد	37
المبحث الأول: واقع التضخم النقدي في الجزائر	38
المطلب الأول: تطور ظاهرة التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة (2013 _ 2022)	38
المطلب الثاني: اسباب التضخم النقدي في الجزائر	39
الفرع الأول: الأسباب الداخلية	39

الفرع الثاني: الأسباب الخارجية	42
المطلب الثالث: اثار التضخم النقدي في الجزائر	44
المبحث الثاني: اليات علاج التضخم النقدي في الجزائر من منظور الاقتصاد الاسلامي	50
المطلب الأول: التعريف بجهاز الحسبة في الاسلام	50
الفرع الأول: مفهوم جهاز الحسبة و مشروعيتها	51
الفرع الثاني: التعريف بالمحتسب و مؤهلاته	52
المطلب الثاني: دور الحسبة في علاج ظاهرة غلاء الأسعار	53
الفرع الأول: الضمانات الأخلاقية	53
الفرع الثاني: الضمانات العملية	57
المطلب الثالث : علاقة أجهزة الدولة الحديثة (الجزائر) بجهاز الحسبة الإسلامي	63
الفرع الأول: المنظمة الجزائرية لحماية المستهلك	63
الفرع الثاني: مجلس المنافسة الجزائري	64
خلاصة	66
خـاتـمـة	68
المـراجـع	73

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
الشكل 1	تطور ظاهرة التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة (2013 _ 2022)	38

مقدمة

مـقـدمــة

يعتبر التضخم النقدي من أكثر الظواهر الاقتصادية ارتباطا بالاقتصاديات المعاصرة، سواء المتقدمة منها أو النامية باختلاف مستويات نموها وتطورها الاقتصادي،فقد اخدت هذه الظاهرة في التنامي في أعقاب الحرب العالمية الثانية و اشتدت حدتها لاحقا في الاقتصاديات المعاصرة، الأمر الذي جعلها تعد من المشاكل التي تمثل عبئا على أغلب دول العالم،و تتمثل في اختلالات تنعكس سلبا على مختلف الموازين الاقتصادية الكلية الداخلية منها و الخارجية، مما يستدعي من السلطات النقدية لأي دولة التدخل لمحاولة احتوائها و تخفيف الآثار الناجمة عن هذه الظاهرة من خلال انتهاج وسائل وأدوات تهدف إلى المحافظة على إستقرار الأسعار و قيمة العملة من الانهيار.

وتعد الجزائر من ضمن الدول التي تعاني من هذه الظاهرة بداية من السبعينيات، لتتسارع وتيرتها في العشرية اللاحقة، فبعد الركود الاقتصادي الذي شهدته البلاد بعد الاستقلال والذي مس مختلف الهياكل القاعدية و القطاعات الإنتاجية، كان لابد لها من اتباع استراتيجيات مكثفة وعميقة بهدف إنعاش الاقتصاد و قد اعتمدت في ذلك على الاقتراض الخارجي، الإصدار النقدي بالإضافة إلى الاقتراع الضريبي، وكانت النتيجة الحتمية لهذه الإجراءات هو ظهور اثار تضخمية ناتجة اساسا عن الاختلاف بين الإصدار النقدي و المعروض من السلع والخدمات مع ضعف الأجهزة الرقابية و غيرها من العوامل الاخرى، منها ماهو ذو طابع محلي يتعلق بالظروف الداخلية للاقتصاد ومنها ماهو ذو طابع خارجي، مؤثرة سلبا على المستوى المعيشي للأفراد خصوصا أصحاب الدخول المحدودة.

وفي الاقتصاد الإسلامي تمارس الدولة دورا فعالا في مجال الرقابة على الأنشطة الاقتصادية من خلال مؤسسة الحسبة، حيث يراقب المحتسب المصالح العامة للمجتمع، فيحمي بذلك المجتمع الإسلامي من كافة الممارسات الضارة و السلوكيات الخاطئة التي قد يقترفها المنتج أو المستهلك أو غيرهما،بالإضافة إلى ضبط حركة السوق بالأحكام و الظوابط الشرعية و الأخلاقية التي تضمن سلامته من مختلف الأزمات و التقلبات و الحفاظ على إستقرار الأسعار.

وبناءا على ماسبق تبرز لنا معالم إشكالية الدراسة كالاتي:

ماهو علاج التضخم النقدي في الجزائر من منظور الاقتصاد الإسلامي؟

ومن خلال هذا التساؤل يمكن اشتقاق تساؤلات فرعية:

- كيف يحدث التضخم النقدي؟

- ماهي الأسباب المنشئة للتضخم في الجزائر؟
- كيف ساهم الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة التضخم النقدي؟

فرضيات البحث:

للإجابة على الأسئلة الفرعية تم طرح الفرصيات التالية:

- يحدث التضخم النقدي بسبب زيادة عرض النقود في الاقتصاد دون زيادة مقابلة في الناتج الحقيقي.
- تعددت الأسباب المنشئة للتضخم في الجزائر من أسباب هيكلية إلى أسباب مؤسساتية.
- ساهم الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة التضخم من خلال أدوات تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

أهداف الدراسة و أهميتها:

تتجلى أهداف هذه الدراسة فيمايلي:

- التعريف بالاقتصاد الإسلامي و ابراز الخصائص التي يتميز بها عن باقي الاقتصاديات
- دراسة ظاهرة التضخم النقدي في الاقتصاد الجزائري و الأسباب المنشأة لها و الأثار التي خلفها.
- مدى فعالية الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة التضخم النقدي.
- التعريف بجهاز الحسبة الإسلامي وإبراز الضمانات التي يوفرها في سبيل علاج ظاهرة التضخم النقدي.

- **أهمية الدراسة**

تكمن اهمية هذه الدراسة في إيجاد آليات و حلول لظاهرة التضخم النقدي في الجزائر بواسطة الفقه الإسلامي لما ترتب عليها من أضرار مست العديد من جوانب حياة الأفراد الدينية و الدنيوية، وكذلك ابراز أهمية جهاز الحسبة الإسلامي و الذي يعتبر من المواضيع الهادفة في عصرنا الحالي، و إعادة إحياء و توظيفه في مجال الرقابة على الحياة الأقتصادية للحد من المشاكل و الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.

مبررات اختيار الموضوع:

- كونه من المواضيع الجيدة التي لم تنل حقها في البحث و الدراسة.
- نظرا لأهمية هذا الموضوع ونقص الأبحاث فيه على مستوى المكتبات الجامعية، التي تمككنا من الاطلاع عليه، و إثراء البحوث العلمية الشرعية.
- وجود رغبة شخصية للاطلاع على الموضوع.
- كون هذه الظاهرة من المشاكل المعاصرة التي قد استفحلت، وأصبحت في تزايد مستمر في السنوات الأخيرة.

- الحاجة إلى البحث في المسائل الشرعية المترتبة عن التضخم و إيجاد الحلول المقترحة لمعالجتها وفق أحكام الشريعة.

حدود البحث:

حددت دراسة البحث في اطار ين مكاني وزماني:

ففي **الإطار المكاني** تناول البحث واقع التضخم النقدي في الجزائر ويرجع سبب اختيار المكان اساسا لانتمائنا إلى الدولة الجزائرية.

اما **الإطار الزماني** فقد تناولت الدراسة كل من مراحل تطور النظري للاقتصاد الإسلامي وكذلك التضخم النقدي عبر مختلف المدارس الاقتصادية، أما في الاقتصاد الجزائري فقد حددت الدراسة بداية من 2013 إلى 2022.

منهج البحث:

لقد اتبعنا في هذا البحث المنهج الوصفي و ذلك لكونه الأنسب في عرض مفاهيم هذه الدراسة، وكذلك المنهج التحليلي من أجل تحليل ظاهرة التضخم النقدي في الجزائر،وايضا تحليل الدور الذي تلعبه مؤسسة الحسبة في علاج هذه الظاهرة.

صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهناها في بحثنا هذا تتمثل اساسا في:

- اتساع مجال الدراسة.
- نقص المراجع و الدراسات حول جهاز الحسبة الإسلامي.

هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة و الوصول للهدف المسطرة ارتأينا تقسيم البحث إلى فصلين على النحو الأتي:

الفصل الأول: نتناول فيه الإطار النظري لكل من الاقتصاد الإسلامي و التضخم النقدي و ذلك من خلال إلقاء الضوء على التعاريف المتعلقة بهذه الظاهرة فضلا عن التطرق لأنواعه و ذلك بالاستعانة بعدة معايير تميز كل نوع، كما نقدم تفسيرات مختلفة لهذه الظاهرة من خلال المدارس الاقتصادية التي عنيت بالتحليل النقدي وفي الأخير نتطرق إلى وصف الفقهاء الجدد و القدماء لظاهرة التضخم النقدي و العلاج الشامل لعلاج هذه الظاهرة، و في المبحث الأول تطرقنا إلى التعاريف المختلفة للاقتصاد الإسلامي و كيف كانت بداية هذا الأقتصاد و تطوره و الخصائص التي تميزه عن غيره من الاقتصاديات و كذلك الأهداف التي يسعى لتحقيقها. وفي المبحث الأخير

من هذا الفصل خصصناه للدراسات السابقة في هذا الموضوع الذي تنوع من الدراسات المحلية إلى الدراسات الأجنبية و القيمة المضافة التي جاءت بها دراستنا هذه.

الفصل الثاني: اسقطنا فيه الدراسة النظرية على واقع الجزائر، حيث تطرقنا إلى أسباب ظاهرة التضخم النقدي و التي تعددت من أسباب محلية إلى أسباب خارجية بعذ لك سلطنا الضوء على الأثار التي خلفتها هذه الظاهرة على كل من الاقتصاد و المجتمع الجزائري ثم عرضنا معدلات التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة 2013 – 2022 من خلال أعمدة بيانية مع التطرق إلى أسباب تباين هذه المعدلات، أما في المبحث الأخير من هذا الفصل فقد خصصناه للتعريف مؤسسة الحسبة و المحتسب و دورها الفعال في علاج ظاهرة التضخم النقدي.

الفصل الأول

تمهيد

التضخم النقدي هو ظاهرة اقتصادية تتسم بزيادة مستمرة في كمية النقد المتداول في الاقتصاد, مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار و تدهور القوة الشرائية ,و يعد التضخم النقدي قضية هامة تؤثر على الاقتصاديات العالمية بما في ذلك الاقتصاد الاسلامي الذي يتبع قوانين و أحكام الشريعة الاسلامية التي تتميز بمجموعة من المبادئ و القواعد الاقتصادية التي تهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية و الاستقرار الاقتصادي

و للالمام أكثر بجوانب هذا الموضوع تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث حيث سنتكلم في بداية الفصل عن الاطار النضري للاقتصاد الاسلامي من خلال التطرق الى الى مفهوم الاقتصاد الاسلامي في اللغة و الاصطلاح و نشأة هذا النظام و تطوره و كدلك الأسس و المبادئ التي يقوم عليها و الأهداف التي يسعى الى تحقيقها, وفي اخر هدا المبحث سنتكلم عن نظرة الاقتصاد الاسلامي للتضخم و الحلول التي يعرضها لمعالجة هذه الظاهرة, و في المبحث الثاني سنتعرف على التضخم النقدي من مفهومه الى أنواعه و طرق قياسه وأهم النظريات المفسرة لهذه الظاهرة, أما المبحث الأخير في هذل الفصل فخصص للدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع من دراسات محلية الى دراسات أجنبية و في المبحث الأخير القيمة المضافة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاقتصاد الإسلامي.

الاقتصاد الإسلامي هو ذلك الاقتصاد الذي تحكمه المبادئ والأسس الواردة بمصادر الشرع الإسلامي وإجتهادات الفقهاء، والتي من خلالها يتم توجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق مصالح المجتمع الإسلامي وسنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الاقتصاد الإسلامي وخصائصه وتطور الاقتصاد الإسلامي والأسس والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي.

سنحاول في هذا المطلب معرفة ماهية الإقتصاد الإسلامي بصفة عامة بالتطرق لتعريفه لغة وإصطلاحا.

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي لغة.

قبل أن نعرف الاقتصاد الإسلامي يحسن بنا نعرف المعنى اللغوي لكلمة الاقتصاد.

جاء على لسان العرب: القصد أي إستقامة الطريق والقصد العدل والقصد من الشيء خلاف الإفراط وهو ما بين الإسراف والتقتير القصد في المعيشة لأن لا يسرفوا ولا يقتروا.[1]

وعرفه العز بن عبد السلام بأنه" رتبة بين رتبتين ومنزلة بين منزلتين، الأولى يعني التفريط أي التقتير والثانية يعني الإفراط أي الإسراف وقال: " وللإقتصاد أمثلة في الفقه كإستعمال المياه للطهارة فلا يستعمل في الماء إلا قدر الإسباغ أي الإتمام والكفاية ولا ينقص في ذلك عن العد في الوضوء، والصاع في الفصل لأنه قد نقل عن رسول الله "ص" أنه كان يتوضأ بالعدو فيغتسل بالصاع.[2] ولقوله تعالى:" **يا بني أدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلو واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين**".[3]

---

[1] الأستاذ الدكتور عبد الله بن عبد المحسن، الطريقي الاقتصاد الاسلامي أسس ومبادئ واهداف، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض – السعودية، ط11، 2009، ص18.

[2] الطيب وكي، مساهمة أليات الاقتصاد الإسلامي في معالجة الفساد الاقتصادي، أطروحة دكتوراه تخصص إقتصاد إسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2019/2018، ص116.

[3] سورة الأعراف، الآية 31.

والإقتصاد الإسلامي يشمل الإعتدال في الإنفاق لقوله تعالى: " **ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا**"[1]. معنى الاقتصاد في اللغة مرتبط بالتوسط للإعتدال في العبادات على حد سواء.[2]

الفرع الثاني: تعريف الاقتصاد الإسلامي إصطلاحا.

عرفه الاقتصاد الإسلامي في الإصطلاح بعدة تعاريف منها:

- ✓ عرفه د. محمد بن هبد الله العربي بأنه: " مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القران والسنة والبناء الاقتصادي الذي تقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر".
- ✓ عرفه د. محمد سوق الفنجري بأنه: " الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقا لأصول الإسلام وسياسة الإقتصادية "وبما أن الاقتصاد الإسلامي يتفرع أحكامه من الفقه فإني أرى تعريفا اخر له وهو «العلم بالأحكام الشرعية العملية عن ادلتها التفصيلية فيما ينظم كسب المال وانفاقه وأوجه تنميته".[3]

وفي تعريف أخر: الاقتصاد الإسلامي هو مجموعة الأسس الأساسية الكلية المستنبطة من مصادر الفقه الإسلامي والتي تحكم المعاملات الاقتصادية المختلفة في ظل نظام شامل ومتكامل مع الأنظمة الإسلامية الأخرى يهدف لتسيير النشاط الاقتصادي لإشباع الحاجات العادية والروحانية للبشرية بما يحقق لها الحياة الكريمة في الدنيا والفوز برضا الله والأخرة.[4]

المطلب الثاني: نشأة وتطور الاقتصاد الإسلامي.

الفرع الأول: نشأة الاقتصاد الإسلامي.

الإسلام جاء لتنظيم البشر في مختلف نواحيها سواء كانت روحية أو مادية فلم يقتصر الإسلام على مجرد العقائد و الهداية انما هو أيضا تنظيم سياسي واجتماعي واقتصادي، فالاقتصاد الإسلامي يرجع ظهوره الى بداية ظهور الإسلام منذ 14 قرنا، الى تدريسه كمادة مستقلة حديث للغاية وما زالت مجالات تدريسها محدودا جدا وقد إزدهرت دراسة الاقتصاد الإسلامي في العهد الإسلامي الأول، حتى أننا نجد مختلف كتب الفقه القديمة مليئة بالأفكار الاقتصادية الاصلية التي تضاهي أضم الأفكار والنظريات الحديثة، ثم انتكست دراسة الاقتصاد الإسلامي

---

[1] سورة الاسراء، الآية 29.

[2] الطيب وكي، مرجع سابق، ص116.

[3] الأستاذ الدكتور عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، نفس المرجع السابق، ص18-19.

[4] دكتور حسين شحاتة الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط1، 2008، ص10.

بقفل باب الاجتهاد مند القرن 14 حيث توقفت الدراسات منذ ذلك الحين وتخلفت دراسته حتى اصبح منسيا من قبل المسلمون انفسهم وفي جهة أخرى لايزال العديد من المثقفين لا يرونه ندا للاقتصادين الرائدين "الرأسمالي والإشتراكي".[1]

وقد ظهرت الرغبة في نظام إقتصادي عصري يحفظ هوية الأقطار الإسلامية ويحقق مصالحها وقوتها اثر انهيار الدولة العثمانية (التي اعتبرت أخر حلقات الخلافة في الدولة الإسلامية الكبرى) وفي ظل الازمات التي كانت تعصف بالرأسمالية في الثلث الأخير من القرن 19 والثلث الأول من القرن 20 وظهور الحركات التعاونية والمذاهب الاشتراكية وقيام الدولة البلشفية, الامر الذي آثار روح التحدي لدى المثقفين في الاقتصاد الإسلامي بإحياء الفكر الاقتصادي الإسلامي في اطار حديث يواجه التحديات ويحقق التقدم للمسلمين.

وهكذا ظهر الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي منذ أوائل القرن 20 ميلادي كنظام وعلم في غمرة احداث وتطورات عديدة.[2]

الفرع الثاني: تطور الاقتصاد الاسلامي

في العهد الاسلامي الاول كان النشاط الاقتصادي محدودا و يتركز اساسا في الرعي والتجارة، فلم يعن علماء المسلمين القدامى بالكشف عن اصول الاسلام الاقتصادية, وانما تركزت اجتهاداتهم في محاوله بيان حكم الاسلام في المعاملات التجارية او استضهار الحلول الإسلامية فيما يعرض لهم من مسائل او مشكلات اقتصادية.

وباتساع النشاط الاقتصادي ظهرت كتب الفقه الاسلامي في القرن الثاني الهجري تحتوي على احكام تعالج المسائل الاقتصادية لكن ظلت دون ان تدرس كموضوع مستقل, وعلى رغم ذلك فقد وجدت بعض المؤلفات الاقتصادية المستقلة، بل ان اول الدراسات الاقتصادية العلمية في العالم ظهرت على يد الكتاب العرب منذ اواخر القرن الثاني الهجري اي اواخر القرن السابع الميلادي، ككتاب الخراج لابي يوسف وكتاب الاصول لابي عبيد بن السلام وكتاب الكسب في الرزق لأمام محمد التيباني، ومنذ منتصف القرن الرابع الهجري انتشر الانحلال العام والفوضى وظهر الفساد بين العلماء ولم ترتفع في الشريعة عامة وفي الاقتصاد خاصة حيث شهدت انتكاسة أغلقت ابواب الاجتهاد وعطلت المبادئ الإسلامية، اذ لم يعد العلماء فيها يعرض لهم من وقائع جديدة يرجعون بها الى

[1] الدكتور محمد شوقي الفنجري، ذاتية السياسة الاقتصادية وأهمية الاقتصاد الإسلامي، مطابع الاهرام التجارية، قليوب، مصر، 1993، ص 85-86.

[2] عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاد الاسلامي بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر جدة، السعودية، ط1، 1999، ط2، 2000 ،ص15-16.

المصادر التشريعية الأساسية لاستنباط الاحكام عن نصوص القران والسنه وانما يرجعون الى اجتهادات الائمه السابقين فيلزمون الناس بها دون مراعاه انها وضعت لزمان غير زمانهم, ولكن جرت العودة للجهود في ابراز تعاليم الاسلام السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدلا عن محاولة فرض التعاليم الاسلام بالتعصب دون توضيح كاف، اذ اتخذت الدراسات العلمية الحديثة في مجال الاقتصاد الاسلامي احد الاتجاهات الثلاث التي تمثلت في:

الاتجاه الأول: الدراسات الاقتصادية الجزئية: بمحاولة دراسة جانب من جوانب الاقتصاد الاسلامي والكشف عن أحد موضوعاته كبحوث الربا والاحتكار والتسعير ...الخ.

الاتجاه الثاني: الدراسات الاقتصادية الكلية: بمحاولة دراسة الاقتصاد الاسلامي ككل والكشف عن اصوله وسياسته الاقتصادية وكانت هذه المحاولات محدودة على عكس الاتجاه الأول.

الاتجاه الثالث: الدراسات الاقتصادية التاريخية: وتعني هذه الدراسة بتحليل النظام الاقتصادي في فتره زمنية معينة, او تحليل الفكر الاقتصادي لدى أحد ائمه الاسلام و نظرياته الاقتصادية.[1]

المطلب الثالث: خصائص واهداف الاقتصاد الإسلامي

في هذا المطلب سنتطرق فيه الى مختلف الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الاسلامي والاهداف التي يسعى الى تحقيقها.

الفرع الأول: خصائص الاقتصاد الإسلامي

يتميز الاقتصاد الاسلامي بخصائص فريدة ومتميزة تجعله صالح التطبيق في كل زمان ومكان، وتجعله البديل الافضل والاوحد لدى متخذي القرارات الاقتصادية سواء الافراد او الحكومات، وتتمثل اهم هذه الخصائص فيمايلي:

أولا: اقتصاد رباني المصدر وقيمي

ذلك لأنه يستمد مبادئه وقوانينه من القرآن الكريم والسنة النبوية ويلتزم بالقيم الإسلامية المستمدة من الدين الاسلامي الحنيف.

ثانيا: اقتصادي يحقق العدالة الاجتماعية

[1] الدكتور محمد شوقي الفجري، الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1، 1994، ص24-26.

ويتم ذلك من خلال نظم توزيع الثروة والدخل، حيث هناك نظام لتوزيع الثروة في المجتمع ونظام لتوزيع عوائد الانتاج على اصحاب عناصر الانتاج المشتركة في تكوينه وهناك نظام لإعادة توزيع الدخل بحيث يحد من اتساع الفجوة بين الدخول المرتفعة والمنخفضة، ومن ابهى صور العدالة الاجتماعية ضمان الكفاية لكل المواطنين بغض النظر عن دورهم في العملية الإنتاجية او دينهم.[1]

ثالثا: الارتباط بالقيم الأخلاقية

الاقتصاد الاسلامي يتميز بجوانبه الأخلاقية الإنسانية بعكس الاقتصاد الرأسمالي او الاشتراكي الذي يهتم بالحاجات الإنسانية ووسائل اشباعها بغض النظر عن سياقها الاخلاقي، فالاقتصاد الاسلامي يعتمد على القيم الأخلاقية وله نظرة خاصة للمال الذي يعتبره وسيلة لا غاية وأنه ميدان استخلاف لااستقلال، تعد الاخلاق جانب مؤثر في الاقتصاد الاسلامي بحيث تحكم القيم الأخلاقية العلاقة بين الافراد والمجتمعات، ومن الضوابط الأخلاقية التي نبنى عليها الاقتصاد الاسلامي على سبيل المثال لا الحصر:

1- **الأمانة** ومن معانيها أن يتم أداء الحقوق والمحافظة عليها.
2- **الوفاء** ان يقوم على احترام العقود التي تسجل فيها الالتزامات المالية.
3- **الاعتدال والقسط** يدعو الاقتصاد الاسلامي الى التوسط والاعتدال في كافة الاحوال بحيث لا يكون الانسان مسرف لدرجة كبيرة، ولا بخيل وممسكا ماله خوفا عليه من الصرف.

رابعا: التوازن

النظام الاقتصادي الاسلامي نظام وسطي، نظام قوامه العدل والتوازن فلاطغيان ولا اجبار[2] ولا مكان فيه للتوازن المصنوع او المغشوش، لا توازن سوى لتوازن العدل والقسط والوسطية و التوازن بين المثالية والواقعية وبين المادية والروحية حيث يجمع بينهما وبين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ومصلحة الدولة وبمصلحة الاغنياء وكذلك الفقراء، من مظاهر توازن الاقتصاد الاسلامي ايضا التوازن بين الملكية العادية العامة والملكية الخاصة والتوازن بين الاستهلاك والامساك والتوازن بين الاستهلاك والادخار.[3]

---

[1] الأستاذ الدكتور سعيد علي العبيدي الاقتصاد الإسلامي، دار دجلة، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص39.

[2] توفيق عزراق أستاذ محاضر، الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي واهم مبادئ التي تحكمه، مجلة ATEBE، العدد 4، تركيا، 2020، ص110.

[3] توفيق عزراق، نفس المرجع السابق، ص112.

خامسا: عدم استعماله لترويج الباطل ومضرا للغير

ولذلك حرم الاسلام الرشوة ونحوها فقال تعالى: **«ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وتدلو بها الى الحكام لتأكلوا فريقا من اموال الناس بالاثم وأنتم تعلمون".**[1]

سادسا: اقتصد يقوم على سمو الهدف

إذا كان هدف الاقتصاد في المذاهب الاقتصادية غير الإسلامية زيادة الرفاهية، فان هدف الاقتصاد الاسلامي زيادة على ذلك هو تحقيق السمو الروحي والتهذيب النفسي للإنسان، قال تعالى:" وسيجنبها الأتقى(17) الذي يؤتي ماله يتزكى(18) " [2] فالإنفاق هنا لتحقيق هدف تزكية النفس.[3]

يترتب على ما سبق ان الاسلام قد جعل هدف الاقتصاد الثراء المعنوي الى جانب الثراء المادي لان سعادة الانسان لا تتحقق الا باجتماع الامرين معا، بين المادي والمعنوي وبذلك يتم التوفيق بين حاجات الروح والبدن.

سابعا: الشمول

ان النظام الاقتصادي في الاسلام شامل لجميع جوانب الحياة لتشكل جميعها لوحة متكاملة لنظام اقتصادي مجتمعي شامل.

فالاقتصاد في الاسلام يشمل مبادئ واركان تثبث دعائمه من جهة كما يشمل جوانب أخرى مرنة فنية يستطيع الاقتصاد فيها التعاطي مع المستجدات. وفي سياق متصل فإن النظام الاقتصادي الإسلامي يرتبط بكافة الأنظمة في التشريعات الإسلامية من سياسة واجتماع واخلاق وعلوم أخرى، فتشكل نظاما حياتيا متكامل فهي ليست بمعزل عن نظم الحياة وقواعده المختلفة.[4]

الفرع الثاني: اهداف الاقتصاد الإسلامي

يسعى الاقتصاد الاسلامي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار متوافق مع مبادئ وقيم الاسلام وتمثل اهم هذه الاهداف فيما يلي:

---

[1] سورة البقرة، الآية 188.

[2] سورة الليل، الأيتان 17-18.

[3] محمد سعيد محمد مرشد خصائص الاقتصاد الإسلامي، مجلة المنهل الاقتصادي، الجزائر، 2019، ص8-9.

[4] احمد فايز الهرش أسس الاقتصاد الإسلامي وأثرها على النشاط الاقتصادي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 3، تركيا، 2020، ص616.

1. العدالة الاجتماعية:

يعتبر التضامن الاجتماعي والمساواة في فرص الحصول على الثروة والدخل اساس هذا النظام الاقتصادي لذلك شرع الكثير من الاحكام التي تقلل وتحقق التفاوت في توزيع الثروات والدخل كتشريعه لأحكام تعمل على اعاده توزيع جزء من الثروة بين فئه المجتمع مثل الزكاة والانفاق على الفقراء والمساكين، وايضا احكام تعمل على تفتيت الثروة مثل الميراث الذي ينتج عنه توزيع ثروة الواحد على عدد كبير من ورثته ومن جهة اخرى تحريم وسائل الكسب غير مشروع التي تؤدي تركيز الثروة في ايدي فئة قليلة مثل الاحتكار، والربا والقمار.[1]

وبهذه الاحكام التي جاء بها الاسلام ضمن العيش لكل فراد من افراد الرعية، وضمن للجماعة ان تبقى مجتمعة متماسكة، وضمن مصالح هؤلاء الافراد ورعاية شؤون هذه الجماعة وحفظ كيان الدولة في قدرة كافية للاطلاع بمسؤولياتها الاقتصادية، غير ان هذه العدالة الاجتماعية لا تحصل الا إذا كان افراد الرعية في جملتهم قائمين بتنفيذ جميع احكام الشرع.[2]

2. تحقيق حد الكفاية المعيشة:

يهدف الاسلام في نظامه الاقتصادي الى توفير مستوى ملائم من المعيشة لكل انسان، وهو ما يعرف في الفقه الاسلامي بتوفير حد الكفاية وهو يختلف عن حد الكفاف المعروف في الاقتصاد الوضعي والذي يتمثل في توفير ضرورات المعيشية للفرد واسرته بالقدر الذي يسمح لهم بالبقاء على قيد الحياة، وهو ما يشكل مستوى متواضعا للرفاهية الاقتصادية. فقد فرض الاسلام موارد معينة كالزكاة تسهم في تحقيق الكفاية المعيشية للذين لا يقدرون على كفاية أنفسهم والتاريخ الاسلامي مليء بالشواهد التي تثبت ان الدولة الإسلامية كانت تنفق على الفقراء والمحتاجين، ولو كانوا غير مسلمين وقد كان يقول عمر بن الخطاب لعماله على الزكاة :" اذا اعطيتم فأغنوا" .[3]

ولا تعتبر الزكاة الأداة الوحيدة المسؤولة عن ضمان حد الكفاية في الاقتصاد الاسلامي، بل يعتبر التدخل في سوق العمل من قبل الدولة لتوفير فرص العمل والكسب للعاطلين واقرار الاجر العادل الذي يحقق الكفاية

---

[1] عبد المجيد حسن صالح، حبيب الله زكريا، دور العالم الرقمي وأثره في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، المجلة العالمية للدراسات الفقهية والأصولية، العدد 2، ماليزيا، 2019، ص 61.

[2] تقي الدين النبهاني، النظام الاقتصادي في الإسلام، دار الأمة، بيروت، لبنان، ط6، 2004، ص 248.

[3] د. عمر بن فيجان المزروقي، د. عبد الله بنمحمد السعيدي. د. عبد الله بن إبراهيم الناصر، د. احمد بن سعد الحربي، د. محمد بن سعد المقرن، النظام الاقتصادي في الإسلام، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2010، ص78-79.

المعيشية للأجير وتوجيه الموارد الاقتصادية وفق احتياجات المجتمع الحقيقية من الادارات التي تسهم في تحقيق حد الكفاية في الاقتصاد الإسلامي.[1]

3. الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية:

من بين الاهداف الرئيسية التي يسعى الاقتصاد الاسلامي لتحقيقها هي الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية، ويقصد بها تلك الطريقة التي يتم بها استخدام المواد المتاحة بحيث يتولد من هذا الاستخدام أكبر قدر من السلع والخدمات اي هو ذلك الاستخدام او الاستثمار الذي يترتب عليه انخفاض في مدخلات الانتاج وزيادة معتبرة في مخرجات العملية الإنتاجية من السلع والخدمات وكل الاستخدامات الاخرى التي تكون اقل منه في تحقيق زيادة الانتاج ويتحقق هذا التوظيف في نظام الاقتصاد الاسلامي من خلال عدة طرق نذكر منها:

- الاستخدام او التوظيف الذي يزيد حجم الانتاج من الطيبات ويختصر الوقت والجهد مع المحافظة على الجودة والاتقان وعدم انتاج السلع الضارة او المحرمة.
- الاستخدام الذي يراعي عدالة التوزيع ولا يؤدي الى ظلم الفقراء.
- الاستخدام الذي لا يؤدي الى تبديد الموارد وحرمان الاجيال القادمة.
- الاستخدام الذي يحفظ كرامة الانسان.[2]

4. تحقيق القوة العادلة والدفاعية للأمم الإسلامية:

إذا كان النظام الاقتصادي في الاسلام يهدف الى تحقيق حد الكفاية والتصدي للفقر, فان لأهدافه لا تتوقف عند ذلك بل تتجاوزه الى هدف سامي يتمثل في تحقيق القوة المادية والدفاعية للامة الإسلامية بما يكفل لها الامن والحماية ويدرأ عنها كل عدو يتربص باستقلالها ويستنزف طاقاتها الاقتصادية[3] يقول تعالى:" **واعد لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم واخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف اليكم وأنتم لا تظلمون**".[4]

---

[1] عمر بن فيجان المزروقي وآخرون، مرجع سابق، ص78.

[2] د. محمود سحنون، الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، رؤية بديلة مجلة العلوم الإنسانية العدد17 ، الجزائر،2002، ص 88.

[3] د. عمر بن فيجان المرزوقي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص81-82.

[4] سورة الأنفال، الآية 60.

المطلب الرابع: اسس ومبادئ الاقتصاد الاسلامي

للاقتصاد الاسلامي أسس و مبادئ تميزه عن غيره من الاقتصاديات، وقد تعددت مسميات هذه الاسس عند الكتاب والباحثين، لذلك سنتناول في هذا المطلب الاسس والمبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي.

الفرع الأول: الملكية الفردية الخاصة والعامة

الاصل من الملكية التامة انها لله عز وجل فهو سبحانه وتعالى الخالق لا شريك له له في ملكه الرزاق الوهاب المانح المانع مالك الملك والملكوت.

ولما كان المال كسائر الممتلكات ملكا لله تعالى وجدنا الى جانب التذكير بالإنفاق من رزق الله نسبه المال الى الله، فالمالك عز وجل استخلف البشر في ماله وجعل لهم حق المنفعة والتصرف. [1]

فالاقتصاد الاسلامي يقر بوجود اشكال مختلفة من الملكية تعمل جنب الى جنب في المجتمع وهي الملكية الفردية والملكية العامة وملكية الدولة ولكل منها مجال الذي تعمل فيه مع عدم التضحية بأحدهما وهذا ما يميز الاقتصاد الاسلامي عن نظام الرأسمالي والاشتراكي، فالنظام الرأسمالي جعل الملكية الفردية هي الاصل العام ونظام الاقتصاد الاشتراكي جعل الملكية العامة هي الاصل العام وضيق دائرة الملكية الفردية أما الاقتصاد الاسلامي فقد ساير الفطرة البشرية بإقرارها الملكية الفردية الناتجة عن تملك الانسان نتيجة سعيه واجتهاده وكذلك اقر الملكية العامة مراعاة لحق المجتمع .[2]

الفرع الثاني: الحرية الاقتصادية المقيدة

ان الحرية الاقتصادية في الاسلام ليست حرية مطلقة كما في النظام الرأسمالي او شبه معدومة كما هو الحال في النظام الاشتراكي بمعنى ان الحرية الاقتصادية في الاسلام هي فضيلة تقع بين رذيلتين، فهي لا افراط (حرية مطلقة) ولا تفريط (حرية معدومة) وانما هي حرية مقيدة بنوعين من القيود، قيود ذاتية و قيود موضوعية. وهذه القيود عندما وضعها الاسلام لم يضعها نتيجة للأخطاء او المساوئ و العيوب التي ظهرت نتيجة التطبيق الفعلي للنظام الاقتصادي الاسلامي وانما وضعت القيود في نفس الوقت الذي اقر فيه الحرية الاقتصادية. وبالتالي

---

[1] د. علي احمد السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، 1998، ص42.

[2] اماني محمد، محمد موسى، الاقتصاد بين الملكية والتكافل الاجتماعي، المجلة القانونية، (مجلة مختصة في الدراسات والبحوث القانونية)، العدد 15، السودان، 2021، ص 5146.

فان الحرية الاقتصادية ولدت مقيدة [1]وهنا يدل على سمو ورقي النظام الاقتصادي الاسلامي، ونعرض فيما يلي ماهية هذين القيدين :

القيود الذاتية : هذه القيود تنبع في حيز الانسان المسلم الذي ترعرع في أحضان العقيدة الإسلامية الصحيحة. التي تلزم الذات الزاما ناشئا عن الإرادة الحرة التي تتكون في الذات بفعل الايمان بالله ,واذا تمرد المسلم على هذه القيود فقط ارتكب اثاما يعتقد بأنه سيعاقب عليها يوم الحساب.

القيود الموضوعية : وهي تلك القيود التي تفرض على الفرد بقوة القانون لاجبار من تسول له نفسه الخروج عن النظام على الالتزام به. وفقا للمبدأ الذي ينص على أن لا حرية للشخص فيما نصت عليه الشريعة.[2]

الفرع الثالث: التكافل وضمان الكفاية

يعتبر التكافل الاجتماعي من أهم الركائز التي يرتكز عليها الاقتصاد الاسلامي، فهو تعاون متبادل داخل المجتمع يغطي كل جوانب الحياة فيزيد من تماسك المجتمع ويقوي بنيته لمواجهات الظروف المتغيرة، ويتميز التكافل الاجتماعي في الاسلام بنظرته الشمولية للمجتمع فلا يقتصر على النواحي المادية بل يتضمن ايضا النواحي المعنوية. ومن الثابث تفاوت البشر في مقومات الشخصية الانسانية وبالتالي تفاوتهم في الحصول على العمل وكسب المال كالمرضى و المعاقين لاقامة التوازن بين افراد المجتمع. لذا قرر الاسلام نظام التكافل الاجتماعي بوصفه ضرورة حتمية للقضاء على البؤس والفقر قبل أن يعرف العالم الحديث نظام التكافل الاجتماعي بأكثر من أربعة عشرة قرن من الزمان , قال تعالى :"**و تعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان**".

وتعتبر الزكاة من اهم وسائل التكافل الاجتماعي والعدل الاقتصادي لدورها الفعال في توزيع الثروة والدخل ومحاربة الفقر والمساهمة في تحسين المستوى المعيشي وتوفير مورد لتمويل بعض المشروعات لتخفيف الضغط على ميزانية الدولة.[3]

[1] سعد طيري التنمية وتمويلها في ظل الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011، ص 25-26.

[2] سعد طيري، نفس المرجع، ص26.

[3] اماني محمد، محمد موسى، نفس المرجع، ص 5148 – 5149.

المبحث الثاني: ماهية التضخم النقدي

يعتبر التضخم النقدي من أكبر المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها مختلف دول العالم سواء كانت متقدمة ام نامية، ويترتب على هذه الظاهرة اثار خطيرة تهدد اقتصاديات الدول وتزعزع استقرارها وتعوق نموها او تربكه. وفي هذا المبحث سنتطرق الى مفهوم هذه الظاهرة وانواعها ومختلف النظريات المفسرة لها وطرق قياسها.

المطلب الأول: مفهوم التضخم النقدي وانواعه

سنتطرق في هذا المطلب الى تعريف التضخم النقدي في اللغة واهم أنواع هده الظاهرة.

الفرع الأول: مفهوم التضخم النقدي

تدل كلمة التضخم في اللغة الى معاني كثيرا نلخصها فيما يلي:

1- **التكبير:** كما ورد في معجم لغة الفقهاء في معرض كلامه عن البوق فقال البوق بضم الباء وسكون الواو انه ينفخ فيها, تضخم الصوت.

2- **التغليظ:** كما ورد في معجم لسان العريفي معرض كلامه عن العشب، "بقوله غبراء تضخم حتى تصير كأنه زنبيل مكفأ".

3- **التكبير والتغليظ:** كما ورد في لسان العرب في معرض كلامه عن المرأه بقوله "والحشية الثوب الذي تشده المرأة على عجيزتها تحت ازارها تضخم به عجيزتها".

4- **الزيادة:** كما ورد في كتاب بدر شاكر السياب دراسة في حياته وشعره، بقوله "ومن الطبيعي ان يقال ان مثل هذه النوبة كانت تعني تضخم الوهم الى درجة فاض فيها على منطقة التعقل الواعي وحطم السياج القائم بين المنطقتين".

5- **العظمة والتعظيم:** كما ورد في كتاب الافعال بقوله "(ضخم) الشيء ضخامة عظم" وكما ورد في كتاب صبح الأعشى قوله "الأضخم من ألقاب ملوك المغرب وهو مأخوذ الضخامة والمراد بها هنا العظمة وهي في اصل اللغة الغلظ واستعملت بين العظمة تجوزا".

ومن خلال عرض هذه المعاني للتضخم يتبين ان التضخم هو مصدر من باب تفعل، ويعني قبول الشيء للضخامة، ويعني التكبير والتغليظ و التعظيم، وقد جاء في المعجم الوسيط: التضخم: زيادة النقود او وسائل الدفع الاخرى على حاجة المعاملات.[1]

---

[1] د. وضاح رجب، التضخم والكساد، دراسة في مشكلات النقود وتغيرات الأسعار، دار النفائس عمان، الأردن، 2009، ص23-24.

الفرع الثاني: مفهوم التضخم اصطلاحا

- يعرف التضخم في الاصطلاح بأنه تلك الزيادة في النقود التي تؤدي الى ارتفاع الاسعار سواء ظهرت تلك الزيادة في عرض النقود، الإصدار النقدي، التوسع في خلق الائتمان او من خلال الطلب على النقود.[1]
- وكذلك عرفه علماء الاقتصاد بانه حالة زيادة الطلب المعبر عنه بتيار الإنفاق النقدي على العرض من السلع والخدمات محل التداول، زيادة محسوسة خلال فترة زمنية معينة تتصاعد خلالها الأسعار.
- وقيل ايضا انه ارتفاع متواصل في الاثمان بسبب زيادة الطلب الكلي على السلع عن عرضها الكلي.[2]
- وعرف التضخم ايضا بانه زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود.
- وعرف ايضا بانه ارتفاع سريع للأسعار والاجور يؤدي الى تضاؤل القوة الشرائية وانخفاض معدل الادخار.[3]

وبالتالي تنوعت تعريفات علماء الاقتصاد في وصف حالة التضخم النقدي فالأغلب عرفه بناء على اثاره بالرغم من الانتقادات التي وجهت له، والاسلم هو التمسك بالتعريف الشائع وهو ارتفاع مستمر للأسعار.

الفرع الثالث: انواع التضخم

أولا: من حيث المعيار ودرجة قوته

1. **التضخم الجامح:**

يعتبر من أصعب انواع التضخم من حيث الاضرار التي يسببها حيث تتوالى ارتفاعات الاسعار دون توقف وتترك ضررا كبيرا على الاقتصاد القومي وقد يؤدي الى انهيار النظام الاقتصادي بأكمله، اذ تفقد النقود قيمتها الشرائية ودورها كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة.

2. **التضخم الغير الجامح (المتوسط)**

يختلف هذا النوع عن الجامح في كونه اقل خطورة وسهل على الأجهزة الحكومية التحكم فيه لكونه الاكثر شيوعا ويمس كافة الاقتصاديات المتقدمة.[4]

---

[1] د. فؤاد محمد، تقنيات السياسة النقدية الحديثة لمعالجة التضخم ،مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 17، الجزائر، 2017، ص105.

[2] محمد شكري، الجميل العدوي، التضخم النقدي وأثره في الديون من منظور الفقه الإسلامي، مجلة البحوث القانونية، ال عدد7، مصر2018، ص28 29.

[3] وضاح رجب، نفس المرجع السابق، ص26.

[4] د. حلقوم الحاج، دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي دراسة حالة شركة الأسهم الريان، سطيف شهادة ماجستير تخصص تسيير المؤسسات، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010/2009، ص 10-11.

3. التضخم الزاحف:

يتميز بازدياد بطيء في الاسعار في حدود 2% سنويا يكون الطلب خلالها معتدلا وبالتالي ينتج عنه ارتفاع طبيعي على المدى الطويل لا يتعدى 15% خلال 10 سنوات ومن خصائصه:

- زيادة دائمة ومتتالية في الاسعار بمعدلات حقيقية لاتتطور بشكل سريع.
- الكيفية والارتباط بحيوية وديناميكية السلوك الاجتماعي للطبقات.
- النمو والتزامه بميكانيزم التقدم النقدي.

ثانيا: من حيث معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار

1. **التضخم المكبوت:** يحدث عندما تتدخل الدولة بقوة القانون وذلك بوضعها تدابير واجراءات صارمة، والقيود التي تمنع من مواصلة ارتفاع الاسعار مثلا سياسة التعبير الاجباري، وذلك عن طريق نظام توزيع بعض السلع بالبطاقات والتراخيص الحكومية، أي ان الدولة تقوم بالسماح للعوامل الاقتصادية بالعمل بحرية من خلال سيطرتها على الاسعار رغم ارتفاع المداخيل النقدية ولكن لا تجد المنفذ الكافي لإنفاقها وبالتالي تسمح له بالظهور.
2. **التضخم المكشوف (الظاهر):** هو عكس المكبوت اي الزيادة في ارتفاع الاسعار دون تدخل الدولة للحد منه بالإضافة الى موقف الدولة تتدخل عوامل اخرى كالظروف الاقتصادية السائدة، وكذا العوامل النفسية للأشخاص من مشترين وبائعين، مما يسمح للقوة التضخمية من ممارسة ضغطها نتيجة اما لزيادة الطلب على الخدمات والسلع او زيادة الإنتاج.[1]

ثالثا: معيار تصنيف التضخم من حيث المصدر

1. **التضخم الناشئ عن جذب الطلب:** ينشا هذا النوع من التضخم نتيجة زيادة حجم الطلب النقدي الذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، حيث تسبب هذه الزيادة اختلال التوازن في الاسواق فترتفع الاسعار نتيجة تخلف في العرض الكلي للسلع والخدمات عن الطلب الكلي عليها و سبب زيادة الطلب الكلي هو زيادة كمية النقود فيحدث ما يعبر عنه الاقتصاديون بانه نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة.[2]

---

[1] طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الجزائر للفترة 2017/1970، أطروحة دكتوراه تخصصها اقتصاد كمي، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2018، 2019، ص27.

[2] د. الهام عبد الله باجنيد، التضخم النقدي أثاره والحلول السوقية والاقتصادية المعالجة دائرة الشؤون السلامية والعمل الخيري، دبي، الامارات العربية المتحدة، ط1، 2019، ص 45- 46.

2. **التضخم الناشئ عن زيادة النفقات والتكاليف:** ان زيادة النفقات تكون في الغالب نتيجة الزيادة في معدلات الاجور، اي رغبة العمال في زيادة عوائدهم من ثمرات النمو المتمثلة في الدخل القومي، ويستجاب بالفعل لهذه المطالب ويزيد ارباب الاستثمار اجور العمال، ويسترجعون هذه الزيادة عن طريق رفع الاسعار محققين بذلك هدفا مزدوجا.[1]
3. **التضخم المستورد:** ينشا هذا النوع من التضخم بسبب تأثير العوامل الخارجية في تشكيل المستوى العام للاسعار المحلية و يعرف على انه الارتفاع المستمر والمتسارع في اسعار السلع والخدمات النهائية في الخارج ما ينعكس على اسعار بيعها في الاسواق المحلية، أي تستورد الدول النامية هذا التضخم كما هو موجود في الخارج ويظهر هذا النوع بوضوح في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصاديات الأخرى.
4. **التضخم الهيكلي:** يحدث هذا النوع من التضخم بسبب تغير في هيكل وتركيبة الطلب الكلي في الاقتصاد بالرغم من عدم وجود مؤشرات تدل على زيادة حجم الطلب الكلي أو التكاليف الدافعة للتضخم، بالإضافة الى انه يحدث عندما يزداد الطلب على منتجات بعض الصناعات دون اخرى حيث يتعذر ويبطء انتقال عوامل الانتاج من الصناعات الاخرى اليها، فتزداد أسعار هذه الصناعات دون الاخرى, وقد تم تعريف هذا النوع من التضخم على انه عنصر ترجع اصوله الى عيوب هيكليه في قرارات النظام الاقتصادي وكذا الخصائص الدائمة للسياسات الاقتصادية.[2]

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

تختلف تفسيرات ظاهره التضخم نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة لذلك اعتمد الاقتصاديون على عدة نظريات لتفسير ظاهرة التضخم، و في هذا المطلب سنتطرق الى اهم هذه النظريات التي تتمثل في النظرية الكلاسيكية والنظرية الكنزية والنظرية الحديثة.

الفرع الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية

[1] د الهام عبد الله باجنيد، نفس المرجع السابق، ص 45.

[2] مصطفى وائل أبو رمضان، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين – دراسة قياسية للفترة 2000–2015، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016، ص 18–19–20.

لقد اعتمد الاقتصاديون الكلاسيك في تفسير ظاهرة التضخم على النظرية الكمية للنقود، ينتج حسب هذه النظرية عن الافراط في عرض النقود الذي ينتج عنه زيادة الطلب مما يترتب عليه زيادة في الاسعار باعتبار أن الاقتصاد يعمل في حالة التشغيل الكامل (التام)

ولقد تم تقديم صياغة هذه النظرية في شكل صورتين:

1. صورة المبادلات لفيشر ارفينج على الشكل التالي : $M*V=P*T$

حيث:

M : كمية النقود.

T : حجم المعاملات الذي يعبر عن مستوى الإنتاج الكلي.

V : سرعة دوران النقود.

P : المستوى العام للأسعار.

وبافتراض سرعة دوران النقود V وحجم المبادلات T فان حسب هذه النظرية اي زيادة في عرض النقود M تؤدي الى ارتفاع ال الاسعار P ومنه التضخم.

2. صوره الأرصدة النقدية – معادله كمبردج: $P=\frac{M}{Y*R}$

P = مستوى عام للأسعار.

K = نسبة معينة من الدخل الحقيقي للأفراد الذين يرغبون بالاحتفاظ به في شكل نقود سائلة أو كاحتياط نقدي.

M = عرض النقود.

Y = الدخل القومي.

رغم اختلاف مناهج البحث بالصورتين الا انهما يشتركان في نفس التفسير اي المستوى العام للأسعار وعلاقته بكمية النقود.[1]

الفرع الثاني: النظرية الكنزية

بنيت هذه النظرية على اساس الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية، اذ انطلق كنيز من ان النقود وسيط للتبادل في البداية وأن التغير في المستوى العام للأسعار له علاقه طردية مع التغير في كمية النقود. ان تحليل

[1] رسول حميد، مولود رمضان، دراسة تحليلية قياسية لأثر تغير احدى مكونات الطلب الكلي أو العرض الكلي على التضخم في الجزائر للفترة 2000-2017، مجلة التنمية والاستقرار للبحوث والدراسات، العدد 6، الجزائر، 2019، ص 75-76.

كينز للتضخم والذي ضهر في كتابه (النظرية العامة في الفائدة والنقود) عام 1936 اضاف بعدا جديدا لتفسير الظاهرة التضخمية من خلال التفاعل بين مستوى الطلب الكلي والعرض الكلي اي ان الزيادة في الطلب الكلي التي تتضمن زيادة الانفاق الكلي بشقيه العام و الخاص وكذلك زيادة صافي عائد التجارة الخارجية ستؤدي الى حالة تضخمية، اذ أكد كينز ان اختلال العلاقة بين اسواق السلع والخدمات من جهة واسواق عناصر الانتاج من جهة اخرى ينعكس بصورة فجوات تضخمية وهنا نميز بين حالتين:[1]

1. حالة الاقتصاد في مستوى تشغيل الجزئي

وهي الحالة التي لا يصل فيها الاقتصاد الى توظيف كلي لعوامل الانتاج ومن ثم فان زيادة الانفاق الكلي (الطلب الكلي) سوف تؤدي الى زيادة أكبر في الانتاج، كذلك زيادة الاسعار و التي يؤدي بالضرورة الى ظاهرة التضخم وهذا الارتفاع في المستوى العام للاسعار يمكن ان يحدث في الاقتصاد بسبب جمود الجهاز الانتاجي مما يقلل من الاستجابة الكاملة للأسعار اي الاستجابة الكاملة التي تجعل هذه الزيادة تتحقق كلها في شكل زيادة في الإنتاج.[2]

2. حالة الاقتصاد في مستوى التشغيل الكلي (الكامل)

وفي هذه الحالة تكون الأجهزة الإنتاجية والاقتصادية قد وصلت الى اقصى حد اي اقصى طاقتها الإنتاجية كما ان الزيادة في الطلب الكلي لن تنجح في احداث زيادة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات وبالتالي مرونة عرض السلع والخدمات معدومة عند منطقة التوظيف الكامل اي ان هناك ارتفاعات تضخمية في الاعمال.[3]

الفرع الثالث: النظرية الحديثة للتضخم

تتفق هذه النظرية مع النظرية التقليدية في كون ان السبب في حدوث التضخم يرجع الى حدوث زيادة مستمرة في العرض النقدي، الا ان هذه النظرية طورها ميلتون فريدمان و تختلف عن النظرية التقليدية في

---

[1] سعود جايد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط2، 2014، ص17.

[2] صغيري فاطمة الزهراء دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر للفترة 1970-2005، شهادة ماجستير تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص 23-24.

[3] بن بوزيان جازية، التضخم الركودي في الجزائر- دراسة قياسية، شهادة ماجستير، تخصص تحليل إقتصادي جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، 2006/2005، ص 23-24.

الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها تفسير حدوث التضخم، فوفقا لهذه النظرية لا يوجد حالة التوظيف الكامل حيث تقرر النظرية ان هناك ما يعرف باسم المعدل الطبيعي للبطالة.

هذا الاخير يرتبط بمستوى من الناتج يسمى المستوى الطبيعي للناتج، ويتحدد وضع توازن الناتج عند المستوى الطبيعي.

ويظهر التضخم وفقا لتحليل النقديين أنه اذا حدثت زيادة في كمية النقود، مما يسبب حدوث زيادة في الطلب الكلي التي تؤدي بدورها الى زيادة في الطلب على العمالة ومن ثم ارتفاع مستويات الاجور وبالتالي ارتفاع تكلفة الانتاج، مما يدفع بالعرض الكلي للانخفاض والعودة الى وضع التوازن مرة اخرى. ولكن مع ارتفاع

الاسعار وإذا استمرت الزيادة في كمية النقود بصورة مستمرة فان زيادة الطلب الكلي وارتفاع الأجور التي تؤدي بالعرض الكلي نحو الانخفاض تجعل الاسعار في زيادة متواصلة معبرة عن التضخم.[1]

المطلب الثالث: طرق قياس التضخم

:

التضخم من الظواهر الاقتصادية التي يستخدم في قياسها عدة مؤشرات ومقاييس لقياس معدله، وفي هذا المطلب سنتطرق الى هذه الطرق و التي تتمثل في طريقة الارقام القياسية للأسعار و طريقة معايير الفجوة التضخمية.

الفرع الأول: طريقة الارقام القياسية

1. **الرقم القياسي:** هو أداة إحصائية لقياس التغير النسبي في قيم ظاهرة او مجموعة من الظواهر من زمان لاخر او من مكان لاخر وابسط أشكال الارقام القياسية هو ما يعرف بالرقم القياسي للاسعار، وهو عبارة عن مقياس نسبي يقيس التغييرات الحاصلة في الاسعار خلال الزمن، ونحصل عليه بقسمة قيمة الظاهرة في فترة معينة اومكان معين على قيمتها في فترة اخرى او مكان اخر، وعليه فان الارقام القياسية للأسعار هي المؤشر العالمي لقياس الاسعار اعتمادا على سنة الاساس ويجب ان تكون هذه السنة خالية من التقلبات والازمات الاقتصادية.[2]

---

[1] د. حسين بن عادية، عبد القادر عبد الرحمان، تحليل ديناميكية التضخم في الجزائر للفترة(1970-2014)، مجلة الدراسات، العدد الاقتصادي، العدد 2، الجزائر، 2018، ص 28-29.

[2] ايمان بن زروق، التضخم قياسة و أثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، شهادة دكتوراه تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة باتنة2، الجزائر، 2021/2020، ص47.

2. انواع الارقام القياسية:

2-1 الرقم القياسي لأسعار المستهلك: الرقم القياسي لأسعار المواد الاستهلاكية هو تكلفة سلة معطاة من السلع والتي هي نفسها من سنة لاخرى، اما سلة السلع الداخلة في مكمش الناتج المحلي تختلف من سلة لاخرى معتمدة في ذلك على ماذا ينتج في الاقتصاد كل سنة.

2-2 الرقم القياسي لأسعار المواد الإنتاجية: الرقم القياسي لأسعار الانتاج يحتوي على المواد الخام (السلع النصف مصنعة) وهو مصمم لقياس الاسعار في مرحلة مبكرة من نظام التوزيع.[1]

2-3 الرقم القياسي لأسعار الجملة: يقيس هذا الرقم مستوى الاسعار عند مرحلة الانتاج أو البيع بالجملة، و يضم اهم المجموعات السلعية، مثل الزراعة و الدواجن و الاسماك و المنتجات الحيوانية مواد البناء الخ..... ويكون بالاعتماد على اسعار الجملة في جميع انحاء الوطن وهذه الاسعار ترصدها أجهزة الاحصاء المتخصصة بواسطة نماذج الاستبيان الميدانية، التي ترسلها هذه الأجهزة الى كافة المنشات العاملة في تجارة الجملة من اجل ملئها واعادة ارسالها من اجل فرزها وحساب الرقم القياسي لها.

2-4 المخفض الضمني للناتج المحلي: يقصد به ذلك الرقم الذي يعبر عن العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة او أسعار سنة الأساس) والناتج المحلي الاجمالي الاسمي، ويتم حسابه بقسمة الناتج المحلي الاجمالي الاسمي على الحقيقي كالتالي:

$$\mathbf{DPIB}=\frac{PiBn}{PiBr} * 100$$

حيث:

PiBn = الناتج المحلي الإجمالي

PiBr =الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

حيث نقول إن كلما اقترب الناتج من 100٪ يدل على وجود استقرار عام في الأسعار وكلما ابتعد دل على وجود علاقة تضخمية.[2]

---

[1] ياسمينة زاوي، التضخم في الجزائر بين النظرية والواقع وما مدى مواكبة تقنية ARIMA التنبؤية بالنسبة لخصائص الظاهرة، شهادة ماجستير، تخصص إقتصاد كمي جامعة الجزائر3 ،الجزائر 2013/2012، ص 10-11.

[2] مرابط ساعد التوقع بعدل التضخم الأساسي في الجزائر، شهادة دكتورة تخصص علوم إقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف2، 2018/2017، ص14.

الفرع الثاني: طريقة الفجوات التضخمية

من اهم المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية وتتمثل فيما يلي:

1. **معيار الطلب الكلي:** من خلال الفرق بين الطلب الكلي الذي يكون محسوبا بالأسعار الجارية والعرض الحقيقي محسوبا بالاسعار الثابتة يتم قياس الفجوة وفقا لمعيار الطلب الكلي، اذ تعبر عن الاختلال الحاصل بين نمو كمية النقود، ونمو الناتج الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد، ويتمثل هذا الاختلال في شكل فائض في الطلب، يترجم في زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بمعدل أكبر من الناتج الوطني الحقيقي، مما يرفع الاسعار المحلية[1] ويمكن صياغة فائض الطلب بالمعادلة التالية:

$$Dx = (cp+cg+I+e)-y \ldots\ldots\ldots(1)$$

Dx = إجمالي فائض الطلب.

Cp = الإستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

Cg = الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I = الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية.

E = الاستثمار في المخزون بالأسعار الجارية.

Y= الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية.

وتبين المعادلة السابقة اجمالي فائض الطلب والذي ينعكس في صورة ارتفاع في مستويات اسعار السلع والخدمات المنتجة.[2]

2. **معيار الافراط النقدي:** وهي الطريقة التي يعتمدها صندوق النقد الدولي والمستمدة من التحليل الحديث لمدرسة شيكاغو أو ما يعرف بالتحليل النقدي، وهي عبارة عن الفرق بين التغير في عرض النقود وبين التغيير في الطلب على النقود (اي حجم مايرغب الأفراد الاحتفاظ به من دخل بصورة نقود). عند اسعار ثابتة وذلك خلال فترة زمنية معينة ونعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$= \Delta Ms - Ms/v * \Delta y$$

ΔMs : التغير في عرض النقود

---

[1] ايمان مرزوق، مرجع سابق، ص57-58.

[2] ايمان مرزوق، مرجع سابق، ص58.

M/V : الطلب على النقود

Y : الناتج القومي الاجمالي

Δy : التغير قي الناتج القومي الاجمالي

وبعبارة اخرى فاذا زاد معدل التغير في كمية وسائل الدفع ΔMs/Ms عن معدل التغير في الناتج القومي الاجمالي الحقيقيΔx/V كان ذلك دليل على وجود ضغوط تضخمية، اما إذا كان معدل التغير في كمية النقود أقل من معدل التغير في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي كان ذلك مؤشرا على وجود اتجاهات انكماشية، مما يدفع مستوى الاسعار الى الاسفل، اما إذا تساوى معدل التغيير في وسائل الدفع مع معدل التغيير في العرض الحقيقي للسلع فإن ذلك يدل على إستقرار نسبي.[1]

3. **معيار الاستقرار النقدي:** يستند هذا المعيار على النظرية الكمية للنقود. هذا المؤشر يبين وجود الضغط التضخمي في حاله الزيادة في الكتلة النقدية والتي لا يقابلها الزيادة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي (العرض الحقيقي من السلع والخدمات) وهذا المعيار يعطى بالمعادلة التالية:

$$B= (\Delta m/M)-(\Delta y/Y)$$

حيث

B= معامل الاستقرار النقدي أو معامل الضغط التضخمي.

Δm/M = نسبة التغير في الكتلة النقدية (الكتلة النقدية M2).

Δy/Y = نسبة التغير في الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

وهنا نميز ثلاث حالات يأخذها معامل الاستقرار النقدي:

B=0 في هذه الحالة الأسعار مستقرة.

B>0 في هذه الحالة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

B<0 في هذه الحالة تؤدي إلى إنخفاض الأسعار.[2]

---

[1] كمال عبد حامد محمد إلى زيارة حكمت عبد الرزاق الدباغ، ظاهرة التضخم في العراق وانعكاساتها الاقتصادية، مجلة اهل البيت عليهم السلام، ال عدد12، العراق 2012، ص33.

[2] محمد دعمي، امال مباني، واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار التقني ومعيار الطلب الكلي الداخلي خلال 2000/ 2019، مجلة الميدان الاقتصادية، ع 1، الجزائر 2020، ص175.

المطلب الرابع: نظرة الاقتصاد الاسلامي للتضخم النقدي

يعتبر التضخم في الاقتصاد الاسلامي ظاهرة غير مرغوب فيها، لتأثيرها السلبي على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ويتميز الاقتصاد الاسلامي عن باقي الاقتصاديات الاخرى في نظرته للتضخم ببعض العناصر الفريدة التي تستند الى القيم والمبادئ الإسلامية والتي سوف نتطرق اليها في هذا المطلب.

الفرع الأول: وصف الاقتصاد الاسلامي للتضخم

1. **وصف الفقهاء القدماء للتضخم:** ان مصطلح التضخم لم يكن شائعا، فبداية الظاهرة ترجع الى بداية رواج الدراهم والفلوس وكذلك التعامل بالنقود غير الذهبية. وتعود أبرز ظواهر التضخم الى ايام الحاكم بأمر الله ابي المنصور بن العزيز حيث أصبح لكل اربع و ثلاثين درهما دينار واحد، حيث نزع السعر واضطربت احوال الناس، فانزل من القصر 20 صندوقا من الدراهم الجديدة ومنع التعامل بالدراهم الأولى.

فكان كل ما يدور حول موضوع التضخم هو تناول قضية الفلوس والدراهم المغشوشة، فلا يوجد مصطلح ارتفاع المستوى العام في الاسعار او انخفاض القوة الشرائية للنقود.[1]

2. **وصف الفقهاء المعاصرين للتضخم:** كغيره من التعريفات التي سبق وتحدثنا فيها يعرف على انه التغير الفاحش في قيمة النقود بحيث تنخفض قوتها الشرائية في مقابل السلع والخدمات نظرا للارتفاع المستمر في الأسعار.[2]

فبرغم من ان فقهاء الشريعة لم يتناولوا التضخم ولم يستخدموه الا انهم تناولوا أسبابه، وقد حاولوا الخروج بمفهوم فقهي للتضخم من خلال عدة مسالك تمثلت في:

- ذهب جماعة من الفقهاء والباحثين الى ان التضخم الذي يعتري النقود الورقية هو من قبل رخص النقود الاصطلاحية (الفلوس) الذي تكلم عنه الفقهاء المتقدمون.
- ان التضخم النقدي المفرط نوع من كساد النقود.[3]

فالتضخم المفرط تنخفض فيه قيمة العملة انخفاضا شديدا يلحق بكساد النقود وتجري عليه احكامه، والتضخم المفرط يخفض قيمة النقود حتى يصير القابض لها كالقابض لما لا منفعة فيه.

---

[1] د. وضاح رجب، نفس المرجع، ص27.

[2] د. قصي مساهر محمد خطر التضخم وأثره في المعاملات المالية في نمو، الشريعة الاقتصادية، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية العدد 23، العراق 2011، ص133.

[3] الدكتور أحمد هادي علي حسن طرق معالجة التضخم في الاقتصاد الاسلامي، المجلة الدولية للعلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد 36 العراق، 2022، ص 70.

- ان تضخم النقد جائحة من جوائح الاموال اذ ذهب بعض الفقهاء الى ان التضخم النقدي الطارئ على الاوراق النقدية يعد جائحة الجوائح التي تصيب الاموال.
- ان التضخم النقدي فيه ما هو ضريبة غير مباشرة تفرض على السلع والخدمات التي يستهلكها الافراد.[1]

الفرع الثاني: طرق علاج التضخم في الاقتصاد الإسلامي

عمل الكثير من العلماء الاقتصاديين للبحث عن علاج للتضخم من خلال المنهج الاسلامي اذ ظل العلماء يتدارسون هذا المنهج القويم في كيفية علاجه و من بينها السياسات الاقتصادية الاسلامية.

1 دور السياسات الاقتصادية الإسلامية لعلاج مشكلات التضخم:

- **سياسة الاستثمار عن طريق المشاركات الإسلامية** : ويأخذ صورا مختلفة من اهمها المضاربات الإسلامية ودور هذه المشاركات في تجنب الربا وبتكامل فرض الزكاة مع تحريم الربا في هذا المجال اثر فعال يضمن ايجاد الادخار الاستثماري، ولابد من تعجيل دفع الزكاة اذا كانت حاجة المجتمع ماسة الى الاموال وخصوصا الطبقات المستحقة لها ولا وشك ان هذا بغرض المحافظة على الاستقرار الاقتصادي للبلاد والحد من التضخم.
- **سياسة التكافل الاجتماعي ودوره في تجنب التضخم** : ويقوم نظام الصدقات التطوعية على الوازع الديني ودافع التقوى والتقرب الى الله تعالى والرغبة في مراضاته وثوابه والخشية من غضبه وعقابه، فكلما كانت العقيدة قوية في المجتمع كان هذا الجانب منتجا للحد من اثار التضخم.[2]

2 دور المنهج الاسلامي في الحد من ظاهرة التضخم :

لا يختلف علاج التضخم في الاقتصاد الوضعي عن الاقتصاد الاسلامي الا في استخدام الادوات التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية من اجل الحد من هذه الظاهرة وتتمثل هذه الادوات في الزكاة، الضرائب (التوظيف) ، ترشيد الاستهلاك، تحريم الاكتناز، تحريم الربا و تحريم الاحتكار وسيتم التفصيل فيها كما يلي: [3]

- **الزكاة:** للزكاة دور هام تلعبه في الحد من مشكلة التضخم الناتج عن ارتفاع الطلب والنفقات والاختلالات الهيكلية من خلال دورها في توفير التدفقات النقدية في الاقتصاد وضبط الطلب الكلي واعادة توزيع الفائض

[1] الدكتور أحمد هادي علي حسن فقهي، مرجع سابق، ص70.

[2] الدكتور حسين شحاتة منهج الاقتصاد الاسلامي في علاج مشكلة التضخم، دار المشورة، ص 7-8.

[3] احمد عواد كريم الكبيسي التضخم و سبل معالجته في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجيستر قسم الدراسات العليا، العراق، 2009، ص 95.

النقدي، ومكافحة دوامة تضخم الاجور والاسعار من اجل تحقيق التشغيل الامثل للموارد والطاقات الإنتاجية ،إذا تعتبر اداة فعالة في توزيع المال بطريقة عادلة وفق الاولويات والحاجات.[1]

- **الضرائب:** تتخذ وفقا لحجم النفقات المراد انفاقها من خلال فرض نسبة معينه من الاموال بموافقة الامة على الضريبة واسناد الضريبة لمبدأ التضامن ومشاركة القطاع العام في تمويل العام وغيرها من الشروط.[2]
- **ترشيد الاستهلاك:** يقصد بها مجموعة الدوافع العقلانية والقيمية التي توجه للوفاء بمتطلباتهم، فاستهداف المسلم المستهلك للتوازن و الاعتدال هو من الرشد الذي ينفي الانطلاق نحو الحد الاقصى للاشباع وكذلك السقوط للحد الأدنى.[3]
- **تحريم الربا:** لقوله تعالى:" **واحل الله البيع وحرم الربا**". فالربا تؤدي الى تفاقم ظاهرة التضخم من خلال انها تؤدي الى تركيز الثروة لدى المرابون ومع توالي الايام تصبح الثروة مركزة بين القلة من المرابين وبتوظيفه لهذه الاموال والحصول على الزيادة تكون النتيجة زيادة في الأسعار.[4]
- **تحريم الاحتكار:** له اثار واضحة في تنشيط ظاهرة التضخم اذ يتمثل في قيام الفرد بحبس الشئ الذي يكون الناس في أمس الحاجة اليه ويستعملونه في حياتهم، فيقرر بطريقة تحكمية ثمن المنتج او تقرير الكمية التي يرغب في بيعها بالمستوى الذي يحقق له ربحا أكبر.[5]

---

[1] د. عبد الباسط القرعان، د. منير سليمان الحكيم دور الزكاة في معالجة مشكلة التضخم دراسة فقهية اقتصادية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، العدد 4، الأردن، 2015، ص 391.

[2] د. ظريفي حمزة، د. بوزكري جيلالي فعالية أدوات السياسة المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي في علاج المشاكل الاقتصادية،مجلة مالية و محاسبة الشركات، العدد 1، ص 14.

[3] عبد الحميد بوخاري و محمد زرقون دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، الجزائر،2011، ص 86-87.

[4] طاهر حيدر حران الاقتصاد الإسلامي – المال–الربا–الزكاة دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ص

[5] الدكتور أحمد هادي علي حسن فقهي، مرجع سابق، ص78.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع التضخم النقدي وعلاجه في الاقتصاد الاسلامي وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين المحلية والأجنبية وسوف نستعرض في هذه المبحث جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الاشارة الى أبرز ملامحها.

المطلب الاول: الدراسات المحلية

1. **الدراسة الاولى التي اعدها سعيد هتهات بعنوان دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر بتاريخ 29 افريل 2006 :** اهتمت هذه الدراسة باستعراض التحليلات والقراءات النظرية لظاهرة التضخم في الجزائر و ذلك بالتوقع بالقيم المستقبلية للتضخم في الجزائر برسم و توجيه السياسات والبرامج المراقبة هذه الظاهرة وهدفت هذه الدراسة الى ابراز الجانب النظري والتطبيقي لظاهرة التضخم واسقاط ذلك على واقع الجزائر ومحاوله اقتراح نموذج قياسي بأخطاء تتبع نموذج ARCH الذي يمثل تطور ظاهرة التضخم في الجزائر واعطاء طابع تجديدي للدراسات التنبؤيه حول التضخم في الجزائر باستخدام نماذج السلاسل الزمنية غير الخطية، ومن اجل ايجاد هذه القيم المذكورة سابقا تعتمد في هذه الدراسة على الادوات الإحصائية والرياضية التي توفرها نظرية القياس الاقتصادي لنمدجة معدل التضخم للفترة ما بين جانفي 1990 الى ماي 2005. اظهر هذا النموذج ان الظاهرة سوف تشهد استقرار بعد الفترة المذكورة قي الدراسة بينما من جهة اخرى بين تقدير معادلة فيليبس وجود علاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر وتضهر هذه العلاقة شكلها الصحيح كلما ابتعدنا على مرحلة الاقتصاد المخطط. ويمكن حصر اهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة في انه بمقتضى التحليل الكنزي فان التضخم يمكن أن يحصل عندما يكون حجم الانفاق الكلي اكبر من قيمة الناتج الوطني و تزيد حدته كلها اقترب الاقتصاد من مستوى التوظيف الكامل وايضا من اهم النتائج نجد ان السياسات النقدية المضادة للتضخم تحدد على اساس تحقيق انكماش في الائتمان المصرفي بينما تحدد السياسة المالية في ذلك المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة.
2. **الدراسة الثانية التي اعدها فؤاد بن حدو بعنوان التضخم النقدي وعلاجه في الاقتصاد الاسلامي بتاريخ 16 ديسمبر 2016** هدفت هذه الدراسة الى اعطاء نظرة عامة وشاملة للتضخم النقدي انطلاقا من المفاهيم التي حدثت معنى التضخم الى الاسباب والأثار الاقتصادية للتضخم وقد تطرقت للدراسة الى عرض مختلف أراء الاقتصاديين في علاج مشكلة التضخم في الاقتصاد الوضعي بين الكنزين والنقديين وكذلك الحلول التي يمكن ان يقدمها الاقتصاد الاسلامي لمعالجة هذه الظاهرة وترى المدرسة الكنزية أنه باتجاه الأفراد للادخار في مرحلة

التوظيف الكامل يحدث خلل بين الادخار والاستثمار وتظهر مشكلة البطالة بينما يختلف النقديين في آرائهم ويقولون انه لا يوجد علاقة بين التضخم و البطالة باعتبارها ظاهرة نقدية، اد يعبر التضخم عن اختلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها وتمثلت الحلول بالنسبة للمدرستين في علاج مشكلة التضخم في السياسة النقدية والمالية والمراقبة المباشرة اما بالنسبة لعلاجه عند المفكرين المسلمين فقد ذكر حزمة من الحلول كإصلاح النظام النقدي الحالي وربط كمية النقود بالانتاج وتحريم الاكتناز والحث على استثمار الاموال وترشيد الانفاق وتحريم الاسراف والتبذير والانفاق الترفي.

وحسب هذه الدراسة فالنتائج التي تم التوصل اليها هي ان العلاج الناجح والفعال هو معرفة التضخم النقدي والذي يكمن في اصدار الاوراق النقدية زيادة عن التغطية المعدنية في ظل قاعدة الورق النقدي، والعلاج يكمن في اعادة الصلة القوية بين الاوراق النقدية وغطائها المعدني اي الرجوع الى قاعدة الذهب والفضة بالإضافة الى زيادة الانتاج المؤدية الى الاحتفاظ بالرصيد المعدني.

الدراسة الثالثة التي اعدها كل من الدكتور عائشة موزاوي ودكتور عبد القادر موزاوي بعنوان الاقتصاد الاسلامي كمنهج لحل المشكلة الاقتصادية بتاريخ 15 سبتمبر 2010 إهتمت هذه الدراسة بالمشكلة الاقتصادية التي تمثلت في كثرة الحاجات الإنسانية وتعددها من جهة ومن جهة اخرى محدودية الموارد اللازمة لاشباع هذه الحاجات وما اتفق عليه الاقتصاد الاسلامي مع باقي الاقتصاديات هو وجود هذه المشكلة ولكن كل نظام اقتصادي يسعى الى حلها من منظوره الخاص، وقد هدفت هذه الدراسة الى عرض المشكلة الاقتصادية في الفكر الاسلامي وحقيقتها وعرض اهم الحلول التي سعى الاقتصاد الاسلامي الى حلها بكل الطرق التي تنص عليها الشريعة الإسلامية والتي تصب في اطار الصالح العام للمجتمع وتتوافق مع الاخلاق والقيم الإنسانية.

ومن اهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة هي ان التنمية الاقتصادية في الاسلام ليست عملا اختياريا ولا ضرورة تمليها ظروف تاريخية وانما هي فريضة اسلامية وان تحقيق هذه التنمية هو الهدف الاساسي من التمويل في المصارف الإسلامية واساليبها في التمويل الاربوي يبرز فعالية وتمييز غير ملموس وكذلك تقول ان الاقتصاد الاسلامي جاء ليحل المشاكل الاقتصادية بطرق سمحت بها الشريعة الإسلامية و بوسائل تضمن حقوق الافراد وتحدد واجباتهم.

المطلب الثاني :الدراسات الأجنبية

1. **الدراسة الاولى التي اعدها الدكتور محمد شكري الجميل العدوي بعنوان التضخم النقدي واثره في الديون من منظور الفقه الاسلامي بتاريخ ديسمبر 2018** اهتمت هذه الدراسة بتعريف التضخم النقدي على انه يعتبر من مشكلات العصر الذي تواجه مختلف الدول النامية والمتقدمة وكذلك ذكر انواعه المختلفة مع بيان الاثار التي تترتب على هذه الظاهرة و التي تهدد مختلف الدول وتزعزع استقرارها، وتطرقت هذه الدراسة بالأخص الى مشكلة اثر التضخم النقدي في الديون الأجلة واعطاء الحلول حول كيفية اداء هذه الديون عند وصول اجلها اذا ما تغيرت قيمة النقود بالانخفاض بسبب التضخم باعتبار هذه المسالة من المسائل الشائكة في عصرنا الحاضر واصبحت تشغل بال كل مسلم حريص على دينه.

وتوصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج كان اهمها بعد تعريف الدين على انه كل حال تثبت في الذمة وكذلك تعريف التضخم النقدي توصلت الى ان التضخم النقدي لا يؤثر في الديون في النقود الذهبية والفضية حيث اتفق الفقهاء على وجوب رد الدين بالمثل وكدلك لا يؤثر في الديون من الفلوس وفقا لما ذهب اليه الراي الراجح وهو راي جمهور الفقهاء عن وجوب رد الديون منها بالمثل ومن ثم فانه يجب الوفاء بالديون منها ايضا بالمثل وايضا لا يؤثر في الديون من النقود الورقية وفقا لما ذهب اليه الراي الراجح من الفقهاء المعاصرين من وجوب رد الديون منها بالمثل و ثم فانه يجب الوفاء بالديون منها كذلك بالمثل.

2. **الدراسة الثاتية التي اعدها رجب نصر بعنوان دور تطبيق منهج الاقتصاد الاسلامي في معالجة مشكلة التضخم بتاريخ 2017** اهتمت هذه الدراسة بتحليل مشكلة التضخم وكذلك التطرق لانواع هذه الظاهرة واثارها والاسباب التي ساهمت في نشاتها وطرق معالجتها في الاقتصاد الاسلامي، من خلال دراسة التجربة الماليزية في تطبيق الاقتصاد الاسلامي ودراسة تجربة السودان كنموذج لتطبيق الاقتصاد الاسلامي والكشف عن اسباب القصور في هذا التطبيق واجراء مقارنة بين التطبيقين واستنباط نموذج نظري لمعالجة التضخم حيث يقوم البحث على فرضيات بانه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الاقتصاد الاسلامي في ماليزيا ومكافحة التضخم وايضا لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم في الاقتصاد السوداني بعد تطبيقه لنظام الاقتصاد الاسلامي، توصلت الدراسة الى عدد من النتائج اهمها ان ماليزيا استطاعت معالجة التضخم بإطرد بينما عانى الاقتصاد السوداني من ارتفاع معدلات التضخم في فترة البحث واوصت الدراسة بإصلاحات اقتصادية عاجلة حتى يتمكن السودان من الوصول الى معدلات تضخم امنة تحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والاستفادة من التجربة الماليزية في تطبيق نظام اقتصاد إسلامي.

3. **الدراسة الثالثة التي اعدها قاسم الحموري بعنوان التضخم من منظور اسلامي بتاريخ 2013/12/31** حيث اهتمت هذه الدراسة بالتطرق الى التضخم في تعريفه واثاره الاقتصادية و الاسباب التي ساهمت او تساهم في ظهور هذه الظاهرة وكذلك شملت هذه الدراسة الاجراءات الوقائية التي تتخذها القيم الإسلامية للوقاية من التضخم وغيرها من المشاكل الاقتصادية، وذلك من خلال الحث على العمل والانتاج ومحاربة الكسل و الإسراف وقد اضاف الاقتصاد الاسلامي الى تلك الاجراءات الوقائية سياسات علاجية مختلفة للتصدي للتضخم في حال حدوثه وقد توصلت الدراسة الى نتيجة مفادها ان احتمال ضهور التضخم في الاقتصاد الاسلامي اقل مما هو في الأنظمة الوضعية طالما ان الاقتصاد يسير على التعاليم الإسلامية والافراد متمسكون بالقيم الإسلامية وكذلك تبين من الدراسة ان الاقتصاد الإسلامي يمتلك ادوات علاجية كثيرة يمكن لها ان تعالج مشكلة التضخم في حال تجاوز هذه المشكلة الاجراءات الوقائية المبينة داخل النظام الاقتصادي الاسلامي.

المطلب الثالث: القيمة المضافة

تركز الدراسة الحالية على إيجاد حلول لمشكلة التضخم النقدي في الجزائر من منظور الاقتصاد الإسلامي، و مايميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة أنها تطرقت إلى مؤسسة الحسبة الإسلامية من خلال تعريف جهاز الحسبة و المحتسب ودورها في علاج ظاهرة التضخم النقدي من خلال الضمانات التي توفرها و المتمثلة في ضمانات أخلاقية و أخرى عملية وكذلك علاقة مؤسسة الحسبة بأجهزة الدولة الجزائرية الحديثة.

خلاصة

يتضح مما سبق أن التضخم النقدي مشكلة مستمرة تواجه كافة الاقتصاديات في العالم ،إذ تعبر عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ويمس هذا الارتفاع أغلب السلع والخدمات ويكون لفترة طويلة نسبيا و أدى الاهتمام بهذه الظاهرة إلى تضارب النظريات المفسرة لها بالشكل الذي أدى إلى اختلاف اساليب معالجتها أو الحد من تفاقمها، ونظرا للخطورة التي تمثلها هذه الظاهرة اجتهد العلماء والفقهاء في الاقتصاد الإسلامي في إيجاد العلل و الحلول لظاهرة التضخم النقدي من خلال استخدام أدوات تتوافق مع الشريعة الشريعة الإسلامية.

الفصل الثاني

تمهيد :

يعد التضخم النقدي ظاهرة اقتصادية تواجه العديد من الدول وتشكل تحديا للنمو الاقتصادي و الاستقرار الاقتصادي و تعاني الجزائر من هده المشكلة التي اثرت سلبا على النشاط الاقتصادي و الأوضاع الاجتماعية وذلك رغم التدابير التي اتخدتها الجهات المعنية من اجل تقليل حجم المشكلة الا انها اخدت تتفاقم وهذا راجع الى عدة اسباب منها داخلية و منها خارجية.

وفي تاريخ الحضارة الاسلامية نجد العناية البالغة بشان الاسعار و الوقوف بالمرصاد للمضاربين فيها و ذلك بشديد الرقابة على حركة النشاط الاقتصادي و التجاري من خلال توظيف جهاز الحسبة الذي ينبثق عن تطبيق المذهب الاقتصادي للمنهج الاسلامي.

وعليه فاننا من خلال هذا الفصل سنحاول الوقوف على واقع التضخم النقدي في الجزائر من خلال التطرق في المطلب الاول على الاسباب المؤدية للتضخم النقدي في الجزائر ثم انعكاساتها على المجتمع و الاقتصاد و في المطلب الاخير سنعرض تطور ظاهرة التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2013 الى 2022 عن طريق اعمدة بيانية اما في المبحث الثاني فسنتطرق الى ماهية الحسبة ومشروعيتها و دورها في معالجة التضخم و علاقتها باجهزة الدولة الحديثة.

المبحث الأول: واقع التضخم النقدي في الجزائر

تشير الإحصائيات الرسمية في الجزائر إلى أن معدل التضخم السنوي قد ارتفع بشكل متزايد، و خاصة خلال العامين الأخيرين و يرجع ذلك إلى عدة عوامل من بينها ارتفاع الإنفاق الحكومي و العجز في الموازنة الأمر الذي خلف العديد من الآثار السلبية.

و في هذا المبحث سنتطرق إلى أسباب التضخم النقدي في الجزائر و الآثار التي خلفها و تطور هذه الظاهرة خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2022.

المطلب الأول : تطور ظاهرة التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة (2013 _ 2022)

سنتطرق في هدا المطلب الى تطور معدلات التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2013 الى 2023 من خلال تحليل الشكل رقم (01).

الشكل رقم (01) : تطور ظاهرة التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة (2013 2023)

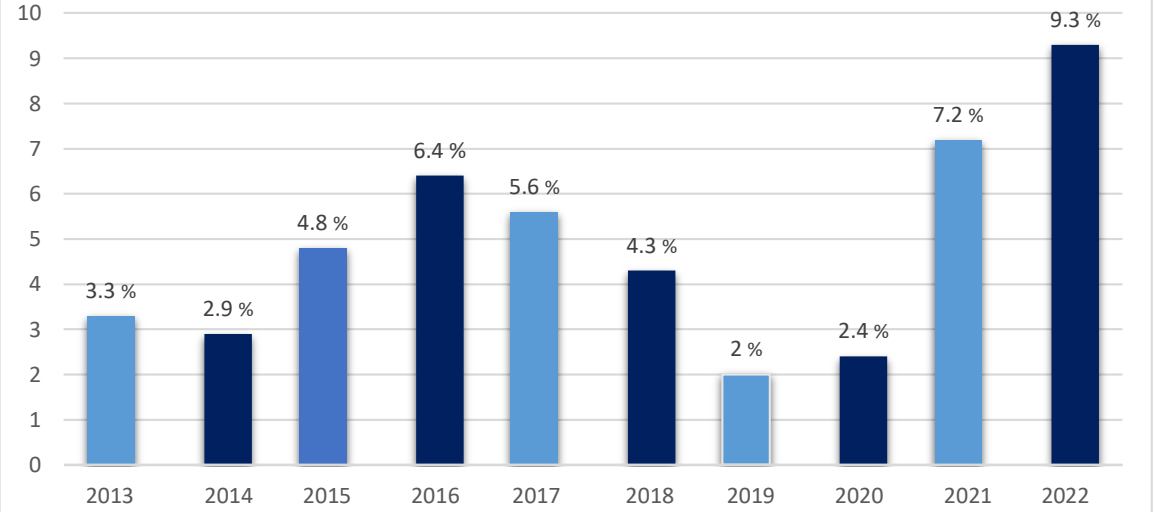

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي

تاريخ الاطلاع : 2023/05/18.

https://www.albankaldawli.org

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات التضخم في الجزائر شهدت نوع من التذبذب خلال هذه الفترة حيث سجلت سنة 2011 حسب إحصائيات البنك الدولي انخفاظا ملحوظا مقارنة بما كانت عليه من قبل بمعدل 3.30%، وهذا راجع لإدخال بنك الجزائر الأداة جديدة للسياسة النقدية مند جانفي 2013 وهي استرجاع السيولة

ل 6 أشهر بمعدل 1.5% بهدف تعزيز أدوات السياسة النقدية وذلك من أجل امتصاص السيولة المستقرة للمصارف، ومن ثم تخفيض مستوى التضخم.

وكذلك مساهمة التضخم المستورد في تراجع مستوى التضخم تناغما مع تراجعه في البلدان المتقدمة، وواصل معدل التضخم تباطؤ في سنة 2014 بتسجيله 2.92% وهو ما يمثل مكسبا في الدفع نحو الاستقرار النقدي خاصة في ظل الظروف المتميزة بانخفاض اسعار البترول،وبسبب عواقب العجز المالي و الانخفاض المستمر لموارد النقد الأجنبي الذي أدى إلى انهيار أسعار النفط و الانخفاض المستمر في قيمة العملة الوطنية، تسارع معدل التضخم بالارتفاع في سنة 2015 بقيمة 4.8٪ و 6.4٪ سنة 2016.

اما في الفترة مابين 2017 و 2019 فشهدت هذه المدة تراجع في معدل التضخم إلى نسبة 5.6٪سنة 2017 و 4.3 ٪و 2.0% في سنتي 2018 و 2019 على التوالي و يرجع ذلك إلى انخفاض أسعار المنتجات الغذائية خاصة الفلاحية.

وبعد استرجاعها لعافيته في 2019 بتسجيله لمعدل 2% شاءت الأقدار أن يمر العالم بأزمة صحية هي جائحة كورونا التي كانت لها أثار جد وخيمة على الاقتصاد، إذ وجدت الجزائر نفسها أمام زيادة غير مسبوقة في التضخم وحسب إحصائيات الديوان الوطني الاحصائي أصبح اقتصاد الجزائر كمايلي:

انخفاض الناتج الداخلي بمعدل 19٪ في الربع الأول من 2020ووصول معدل البطالة إلى 15 % و ارتفاع أسعار الخدمات و المنتجات المصنعة.

و إلى جانب ارتفاع أسعار النفط، أدى استقرار انخفاض سعر الصرف و تطبيقه سياسات تقليص الواردات إلى تخفيف متطلبات تمويل المالية العامة و التمويل الخارجي، كل هذا كان من العوامل التي ساهمت في تفاقم هذه الضاهرة في سنة 2021 حيث بلغ 7.2٪ وبلغ حسب التقديرات أعلى مستوياته على مدى 26 عاما بتسجيله لمعدل 9.3 ٪ في سنة 2022.

المطلب الثاني: أسباب التضخم النقدي في الجزائر

يمكن حصر الأسباب المؤدية للتضخم إلى أسباب داخلية و أخرى خارجية.

الفرع الأول:الأسباب الداخلية

1. **التوسع النقدي الغير مراقب:**

من أجل تحقيق المشاريع المسطرة في الجزائر و القيام بالعديد من الاستثمارات تطلبت سياسة التنمية في الجزائر أموالا باهضة، الأمر الذي دفع بالدولة إلى اللجوء للاقتراض و توسيع الإصدار النقدي حتى بدون مقابل من ذهب و عملة صعبة و هذا ماأدى إلى زيادة عدد الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة في السلع الاستهلاكية، الشئ الذي من شأنه أن يدفع الأسعار نحو الارتفاع[1].

2. **التوسع في الإنفاق الكلي.**

تؤثر مستويات الإنفاق الكلي المحلي تأثيرا مباشرا على السيولة النقدية المحلية من خلال التزايد المستمر في الاستهلاك الخاص، العام و الاستثماري و يعتبر هذا التزايد من أهم دوافع التضخم.

يصنف الإنفاق العام على أنه من بين أهم أدوات السياسات المالية في تحقيق النمو الاقتصادي الا أنه يساهم في تحفيز الطلب الكلي و قد يكون من مصادر الضغوط التضخمية و يتوقف هذا على حجم التوسع فيه مقارنة الإيرادات من جهة و طبيعة القطاعات الموجهة إليها من جهة أخرى، ويعرف الإنفاق العام على أنه مجموع المصروفات التي تقوم بها الدولة إنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجيات المجتمع العامة.

من الناحية النظرية، التوسع في الانفاق العام يمكن أن يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي مما يولد زيادة أخرى في الطلب الكلي موزعا بين نمو الناتج المحلي الإجمالي و تضخم الأسعار.

في الجزائر عرف الإنفاق العام تطورا كبيرا في العقود الثلاثة الماضية، حيث أعطت الحكومات المتوالية اهتماما كبيرا لتحفيز حركية الاقتصاد الوطني و ضخ نفقات معتبرة، سواءا نحو لتدعيم المباشر للسلع الاستهلاكية و المؤسسات الاقتصادية الوطنية أو بدعم مختلف سياسات التشغيل بالإضافة إلى النفقات نحو انشاء المنشآت القاعدية الكبرى مثل الطرقات، المستشفيات، الجامعات..... الخ.[2]

3. **الزيادة في التكاليف الانتاجية :**

---

[1] مزارشي فتيحة دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على معدل التضخم في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للأطباء الزمني الموزع للفترة 1990 _ 2015 مجلة الحقوق و العلوم الانسانية دراسات اقتصادية العدد 01/33 جامعة سطيف الجزائر سنة 2018 ص 345 _ 346.

[2] السعيد هتهات النمدجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج في الفترة 1990-2020 أطروحة دكتوراه تخصص دراسات اقتصادية جامعة قاصدين مرباح ورقلة الجزائر سنة 2021/2020 ص 113-114.

إن من بين أهم الأسباب الرئيسية في ارتفاع التكاليف الانتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية هو انخفاض مستوى الانتاجية، و هذا ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع و خصوصا في الحالات التي لايكون فيها قيود سعرية على المنتجات النهائية بالإضافة إلى ذلك يعتبر ارتفاع الأجور أيضا من أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف في الاقتصاد الجزائري، فأية محاولة للرفع فيها تؤثر على تيار الإنفاق الذي يسمح أو يشجع على بروز اتجاهات تضخمية جديدة.[1]

4. العجز في الميزانية :

يعد العجز في الميزانية من أكبر أسباب حدوث التضخم، حيث تعتبر هذه الآلية وسيلة سهلة تلجأ إليها العديد من الدول من اجل تمويل مشروعاتها الانتاجية إذ أن العجز في الميزانية لايظهر من الصدفة إذ تتعمد الحكومة احداثه لتنفيذ خطط تمويلية تنوي الدولة القيام بها[2]. ويعكس العجز في الميزانية العامة زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة الكمية التي تقترضها الحكومة من البنك المركزي و تطرحها للتداول بدون تغطية، مما ينتج عنها زيادة الطلب الكلي الفعال مع ثبات العرض الحقيقي من السلع و الخدمات و من ثم حدوث التضخم[3]، و تتميز نفقات الميزانية في الجزائر بأنها في تزايد مستمر مقابل إيرادات محدودة، الأمر الذي يؤدي إلى خلق ضغوط تضخمية، حيث تلجأالدرلة لتغطية العجز المسجل في ميزانيتها اما عن طريق الإصدار النقدي المباشر، كما عليه الحال في فترة الاقتصاد الموجه دون أن يقابله اي إنتاج حقيقي و بالتالي ارتفاع معدلات التضخم، أو عن طريق الدين العمومي و فائض الجباية البترولية مع بداية المرحلة الانتقالية في ظل عدم فعالية النظام الجبائي و يعتبر عجز الموازنة من العناصر الرئيسية لبرنامج التثبيث المتبع من طرف الدولة.[4]

5. النمو السكاني :

يعتبر النمو الديموغرافي من المتغيرات التي أدت للتضخم في الجزائر حيث عرفت الجزائر بعد الاستقلال نمو ديمغرافيا جد نشيط حيث بلغ معدل الولادات حوالي 4 سنويا، تصنف ضمن أعلى معدل من بين معدلات

---

[1] مزارشي فتيحة مرجع سابق ص 345.

[2] حدادي عبد اللطيف دور السياسة النقدية و المالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد مالي جامعة جيلالي

[3] وليد فرجاني على مكيد مدى تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي على القوة الشرائية للدينار الجزائري دراسة قياسية باستعمال نمودج

[4] أسماء ميخاليف محددات التضخم في الجزائر مع مقاربة بدوال الاستهلاك أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد مالي جامعة لحاج لخضر باتنة سنة 2010 /2017 ص 217.

العالم سنة 1966 و ارتفع عدد السكان ب 11.82 مليون نسمة سنة 1992 حوالي 26 مليون نسمة، ومنه أن أي زيادة جديدة في عدد السكان تظهر إنفاقاً استهلاكيا جديدا على السلع و الخدمات، و قد عجزت الجزائر على التحكم في هذه الفجوة التضخمية، اجعلها تضطر إلى الاستيراد بغرض تغطية هذا الفائض في الطلب مما يجعلنا أمام تضخم مستورد.[1]

6. ضعف فعالية أجهزة الرقابة في الدولة :

لما كانت مختلف أعمال الرقابة هي صمام الأمان لتحقيق الأهداف المنشودة، والحيلولة دون الوقوع في الانحراف، كان ضعفها وهشاشة دورها سببا من أسباب الفساد وحلول الأزمات وتفاقمها، وفي الجزائر أدى ترهل أجهزة الرقابة ومحدودية فعاليتها إلى سيطرة المحتكرين والمضاربين في الأسعار على السوق المحلية، والبيع بأغلى الأثمان حتى شمل بعض السلع المدعمة كزيت المائدة مثلا، وهذا ما أكده وزير التجارة كمال رزيق حيث صرح لأحدى القنوات الوطنية أن سبب الزيادة المجنونة في مادة الزيت المدعم إنما هي زيادة مفتعلة من قبل المضاربين.[2]

الفرع الثاني :الأسباب الخارجية للتضخم النقدي

1. التضخم المستورد إلى الجزائر:

إن هذا المصدر الخارجي أو السبب الخارجي للتضخم هو انعكاس للتطور الذي حدث في حجم التجارة الخارجية و درجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، من حيث أن هذين العاملين عرضا السياسات الاقتصادية الداخلية الجزائرية للتأثر بالتطورات الاقتصادية الدولية عبر قنوات التجارة الخارجية، و مساعد في ذلك أيضا طبيعة العادات الاستهلاكية و أنماط التنمية المتبعة حيث نلاحظ أن الجزائر تعتمد بأكثر من الربع على المنتجات الفرنسية بالرغم من وجود سلع أخرى منافسة من ناحية الجودة و السعر و هذا راجع لعدة اعتبارات، أسعار هذه المنتجات تلعب دورا كبيرا في التأثير على مستوى الأسعار المحلية خاصة إذا تعلق الأمر بسلع التجهيز و الإنتاج، و بما أن فرنسا تعتبر من الدول الصناعية فهي من الدول الأكثر عرضة للتضخم و ارتفاع الأسعار، فإذا اقتصر

[1] بلحرش عائشة كياني شهيدة تقيين سياسات استهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 1990-2020 مجلة دفاتر بوادكس العدد 01 الجزائر سنة النشر 2022 ص 339.

[2] www.radioalgerie.dz 2021

تعامل دولة ما مع هذه الدول فإنه كلما رفعت الأسعار فيها سترتفع الأسعار في الدولة المستوردة منها وبالتالي سينتقل التضخم من هذه الدول الصناعية ال الدول المستوردة[1].

2. تطور حجم المديونية الخارجية و اختلال ميزان المدفوعات:

لعبت التطورات الخارجية دورا رئيسيا في الاقتصاد الجزائري بسبب الدور المسيطر لقطاع الهيدروكربون الذي يمثل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري.،اذ يشكل نسبة 60٪ من ايرادات الموازنة و 30٪ من إجمالي الناتج المحلي، إضافة إلى أنه يساهم بأكثر من 95% من إيرادات الصادرات الجزائرية.

وتمتلك الجزائر خامس أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم، بتصديرها لحوالي 1.4 تريليون متر مكعب من الغاز كل عام لأوروبا.

وفي الثمانينات تمكنت الجزائر بفضل ارتفاع أسعار النفط من تمويل الاستيعاب المحلي المرتفع أو الإنفاق المحلي الخام، حيث كان الاقتصاد الجزائري قد دخل في برامج استثمارية معتمدا في ذلك بنسبة كلية على رؤوس الأموال الخارجية في شكل قروض مكثفة لا تتناسب و مستوى المردودية الضعيف في الإنتاج و النمو الديموغرافي القوى، بالإضافة إلى الاستيراد المتزايد للمواد الغذائية، مما جعل حجم المديونية الخارجية يتراكم بسرعة، و زاد من شدة ذلك الهبوط الكبير في أسعار النفط في عام 1986 الذي أبرز الاختلالات الاقتصادية الكلية الناشئة عن ضعف القاعدة الاقتصادية للبلاد، و اعتماد الاقتصاد بكامله على إيرادات النقد الأجنبي المتأتي من تصدير المحروقات فقط، حيث انخفضت صادرات النفط الخام الجزائري بمقدار النصف بين عامي 1985 و 1986 و كذلك انخفضت إيرادات الصادرات الكلية بنسبة 38٪ فتدهور الميزان التجاري بسبب عدم إمكانية الضغط على بعض بنود الواردات الضرورية، بالإضافة إلى تدهور الميزان المدفوعات بسبب أعباء المديونية الخارجية، و صاحبه ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار.[2]

3. تقلبات أسعار الصرف:

تشير أغلب الدراسات إلى وجود علاقة تأثير بين سعر الصرف و التضخم، بحيث يمكن توضيح هذه العلاقة أكثر من خلال قنوات انتقال السياسة النقدية و من بين هذه القنوات هي قناة سعر الصرف، و بما أن الهدف

---

[1] السعيد هتهات دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر شهادة ماجيستر تخصص دراسات اقتصادية جامعة قاصدين مرباح ورقلة الجزائر سنة 2006/2005 ص 242.

[2] صغيري فاطمة الزهرة دراسة تحليلية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005 شهادة ماجيستر تخصص اقتصاد كمي جامعة الجزائر ص 78-79.

الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على التوازنات النقدية و استقرار العملة خاصة لدى الدول النامية و منها الجزائر لتحقيق الاستقرار النقدي كونها تعاني من اختلالات هيكلية فانة لايتم ذلك الا من خلال الحفاظَ على مستويات الأسعار و قيمة العملة الوطنية.[1]

يمثل التغير في سعر الصرف احد العوامل التي تؤثر بشكل كبير في معدل التضخم، ارتفاع سعر الصرف (انخفاض العملة المحلية) يؤثر على المستوى العام للأسعار من السلع و الخدمات داخل الاقتصاد من خلال تأثيره على كل من جانبي الطلب. و العرض الكليين، فعلى مستوى الطلب الكلي من المتوقع أن ترتفع أسعار الواردات من السلع و الخدمات الاستهلاكية بمجرد ارتفاع سعر سعر صرف العملة المحلية، و هذا يقلل من الطلب الكلي بسبب انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية نتيجة لارتفاع الأسعار، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع أسعار السلع الرأسمالية و المستوردة و كذلك اسعار كافة مدخلات الإنتاج يترتب عليه ارتفاع تكاليف الإنتاج، و بالتالي يتأثر مستوى العرض الكلي بما ينعكس في ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات المنتجة محليا.[2]

المطلب الثالث :اثار التضخم النقدي في الجزائر

تعد الجزائر من البلدان التي شهدت معدلات تضخم نقدي متزايد في السنوات الأخيرة و تتأثر الاقتصاديات النامية بشكل خاص بآثار التضخم و يمكن أن يؤثر سلبا على حياة الأفراد و الاقتصاد بشكل عام، وفي هذل المطلب نتعرف على الآثار التي خلفها التضخم النقدي في الجزائر.

1. اثر التضخم على الاستهلاك و الادخار

يسبب التضخم تدهورا في القوة الشرائية للنقود و لمحافظة الأفراد على نفس المستوى من الاستهلاك، فإنهم يلجأون الإنفاق مدخراتهم السابقة .و يمنعون عن الادخار و يتجهون إلى شراء بعض الأصول و القيم المنقولة التي تمكنهم من تخزين أموالهم من أجل المحافظة على قدرتهم الشرائية في المستقبل، وقد سجل أعلى معدل نمو

[1] عمير شلوفي زينب سييوا أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة مجلة التنظيم و العمل العدد 03 الجزائر سنة النشر 2021 ص 170-177.

[2] عمير شلوفي زينب سييوا مرجع سابق ص 170_ 177.

في الاستهلاك السنوي في الفترة مابين1996 –1992 لاستهلاك الأسر الجزائرية، وكذلك هي نفس الفترة التي سجلت أعلى معدلات التضخم نتيجة عدة عوامل أخرى.[1]

وفي أواخر التسعينيات تحسنت القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري بسبب رفع الأجور و كذا انخفاض وتيرة نمو الأسعار و قد نجم عن هذا التحسن ارتفاع قوي في الاستهلاك.

وفي ما يخص الادخار عرفت الفترة مابين 1990 و 1993 نمو مرتفعا لارتفاع الدخل المتاح و بعدها في سنتي 1994 و 1995 عرفت معدلات نمو سالبة بسبب النمو في الاستهلاك و معدلات التضخم المرتفعة التي أثرت على القدرة الشرائية و الحافز على الادخار، وبعد ذلك في سنة 1996 شهدت تحسنا ملحوظا بسبب انخفاض معدلات التضخم فالتضخم يؤثر إيجابيا على مستوى الادخار و سلبيا على حجم الأموال المخصصة للاستهلاك السبب في ذلك يعود إلى أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤثر بشكل ملحوظ في القدرة الشرائية للدخول، و من ثم ينعكس تأثيرها على كل من الاستهلاك و الادخار و هذا من خلال تأثيره على القطاع العائلي و قدرته على الادخار.[2]

2. أثر التضخم على الاستثمار

يؤثر التضخم على الاستثمار سلبا بسبب انه يضعف الحاجز على الادخار و يحول الأفراد إلى الاستهلاك كما ذكر سابقا، كذلك يؤثر سلبا نتيجة ارتفاع السلع الرأسمالية من السلع و المعدات ....الخ ترتفع التكاليف الاستثمارية للمشاريع، و تحتاج المشاريع إلى فترات طويلة لاسترجاع تكاليفها الرأسمالية مايجعل الاستثمار في المشروعات الانتاجية مرتفع المخاطر.[3]

وفي بعض القطاعات ترتفع مردودية الاستثمارات بمعدل أعلى وأسرع إذ يؤثر بشكل سلبي على النشاطات ذات المردودية الضعيفة و الضرورية قطاع الصناعات الثقيلة و يحفز ذات المردودية الكبيرة والتي لاتطلب وقتا كبيرا لتحقيق الربح.

فنجد أن الإنفاق الاستثماري في القطاع الصناعي قد سجل معدلات نمو سالبة في التسعينيات مع تسجيل معدلات تضخم مرتفعة في مقابل ذلك نجد أن نصيب الإنفاق الاستثماري في سجل ارتفاعا في معدلات تمثلت

---

[1] إيمان بن زروق التضخم قياسه و آثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد نقدي و بنكي جامعة باتنة 1 الجزائر 2021/2020 ص 112–113.

[2] ايمان بن زروق مرجع سابق ص 112_113.

[3] سعيد عبد الكريم التضخم ومؤشرات الأداء الاقتصادي دراسات اقتصادية العدد 23 الجزائر ص 12.

في٪ 11 بين سنتي 1994 و1998، أما في الفترة 2000 – 1995 والتي اشتملت إصلاحات كبيرة، كان هناك ضعف في الاستثمارات مصحوبا بمعدلات تضخم مرتفعة و بعد سنة 2001 لوحظ تحسن في الإنفاق الاستثماري و تدفقات كبيرا للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ عرفت بمعدلات تضخم منخفضة مقارنة بسنوات التسعينات.

وفي الفترة مابين 2008 و 2016 لم يشهد مناخ الاستثمار في الجزائر تحسنا بسبب الأزمة العالمية ل 2008و استمرار العجز في الميزانية العامة و الحساب الجاري الميزان المدفوعات و أيضا تدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية و لكن بعد هذه الفترة سجل مناخ الاستثمار في الجزائر تحسنا مرة أخرى بسبب انتعاش اسعار النفط و كبح الواردات و استقرار معدل التضخم في مستويات مقبولة[1].

3. أثر التضخم على هيكل الانتاج

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى لأن الارتفاع في مستويات الأسعار، الأجور و الأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك و التي تتمتع بطبيعة مضاربة، سوف يجذي إليها رؤوس الأموال على حساب الأنشطة الانتاجية و الاستثمارية، مثل الخدمات السياحية، إنتاج السلع الترفيهية، مشاريع النقل ....

و كذلك يتجه قسم هام من الأموال الي تجارة الاستيراد و تجارة الجملة و التجزئة المضاربة على أسعار الأراضي و بناء المنازل الفاخرة، كما ساعدت معدلات التضخم المسجلة في تلك الفترة على نمو القطاعات الخدمية و التوزيعية بمعدلات أعلى من تلك التي حصلت في الإنتاج السلعي، وهو ما أدى إلى حدوث اختلالات في قطاعات اقتصادية ساهم في تدهور مستوى الإنتاج فيها و بروز مشاكل انقطاع التموين بالمواد الأولية و التجهيزية، ارتفاع التكلفة فكانت النتيجة النهائية إفلاس الكثير من المؤسسات الجزائرية و طرد شبه جماعي لعمالها.[2]

4. أثر التضخم على ميزان المدفوعات

يؤثر التضخم بطريقة سلبية على ميزان المدفوعات فإن كان الاقتصاد يمر بمراحل تضخمية فحالة العجز تنشأ بسبب زيادة الطلب على الاستيراد و انخفاض حجم الصادرات، فالزيادة التضخمية في الإنفاق القومي وبالتالي الدخول النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع المستوردة لانخفاض أسعارها مقارنة مع أسعار

[1] ايمان بن زروق مرجع سابق ص 114 .

[2] د.بلقاضي بلقاسم التضخم و آثاره الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة العدد 28 الجزائر 2013 ص157.

السلع المحلية، تتسبب في زيادة الواردات مع نقص حجم الصادرات، بالإضافة إلى أن التضخم يميل إلى رفع إنتاج سلع التصدير مما يضعف من مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية.[1]

إذ سجل ميزان المدفوعات في الجزائر سنة 1990 عجزا قدره 0.22 مليار دولار مقابل معدل تضخم قدره٪ 16.65هذا العجز حدث نتيجة عجز حساب رأس المال المقدر ب 1.57 %مليار دولار، وقد قامت الجزائر ببذل عدة جهود للانتقال إلى اقتصاد أكثر انفتاحا و أكثر اعتمادا على قوى السوق، فأبرمت اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي سنتي 1989و1991 وسجلت سنة 1994 ارتفاعا في حجم العجز مترافقا مع عجز في الميزان التجاري و في نفس الفترة كانت معدلات التضخم جد مرتفعة وصلت سنتي 1994و1998 الى 29.04%.

تلقت الجزائر دعما من أجل إعادة جدولة الديون و شهد ميزان المدفوعات الجزائري ابتداءا من سنة 2000 فوائض معتبرة في بعض الأحيان بالإضافة إلى تطورات هامة في احتياطات الصرف و فوائض الحساب التجاري مع معدلات تضخم منخفضة نسبيا.

و في سنة 2011 بلغ رصيده20.14 مليار دولار معززا بذلك الوضعية المالية الجزائرية الخارجية في وضع يتميز بتراجع الدين الخارجي و كذا تراكم احتياطيات الصرف لكنه عاد مرة أخرى لتسجيل عجز قدره5.88 مليار دولار سنة2014 و تواصل هذا العجز و ارتفع إلى غاية 21.76 مليار دولار سنة 2017 مترافقا مع ارتفاع نسبي في معدلات التضخم ويرجع ذلك بالدرجة الأولى لانهيار اسعار المحروقات.[2]

5. أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني

أن بين الوضائف التي تقوم بها الأسعار كونها وسيلة لتنظيم التداول و المبادلات هي تخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخل الوطني، ويتألف هذا الأخير من مجموع عوائد عناصر الانتاج، التي يحصل عليها المشاركون في العملية الانتاجية في مدة عادة ما تكون السنة، أما الدخل الوطني الحقيقي فيتألف من مجموع السلع و الخدمات التي يمكن فعلا الحصول بهذه الدخول النقدية ، وخلال فترة التضخم يتولى ارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر و بمعدلات تفوق ارتفاع الدخل الحقيقي، وكلما قارب مستوى توظيف عناصل الإنتاج المستوى الكامل كلما تضائل معدل نمو الدخل الحقيقي، وهكذل فإن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل الحقيقي نظرا لاختلاف معدلات الزيادة في المداخيل للفئات المختلفة داخل المجتمع، فبعض الفئات تزداد مداخيلهم على حساب فئات أخرى و

[1] سعيد بلقاسم عبد الكريم التضخم ومؤشرات الأداء الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1989–2012 مجلة دراسات اقتصادية العدد 23 الجزائر ص 14.

[2] ايمان زروق مرجع سابق ص111_112.

بالتالي فإن هذه الضاهرة تتضمن الكثير من الحرمان و المعاناة لفئة كبيرة من المجتمع متمثلة في الموظفين و المتعاقدين غيرهم من ذوي المداخيل الثابثة كونهم يمثلون السواد الأعظم في الجزائر، بحيث تتخلف مداخيلهم النقدية عن اللحاق يتصاعد الأسعار في حين يستفيد أصحاب المداخيل المتغيرة من تجار و منتجين [1]، و يمكن توضيح تأثير التضخم على كل فئة من فئات المجتمع في النقاط التالية:

- **أثار التضخم على أصحاب الدخول الثابثة**

تشمل هذه الفئة الأفراد الذين يحصلون على دخول ثابثة مثل الريع و إعانات اجتماعية، لذلك تعتبر دخول ثابثة لاتتغير بتغير قيمة النقود، في حين أن دخولهم الحقيقة و التي تعبر عن قدرتهم الشرائية، تتناقض نتيجة انخفاض قيمة النقود أو ارتفاع الأسعار.

- **أثار التضخم على أصحاب المرتبات و الأجور**

و تتمثل هذه الفئة في العمال فبرغم من أن كل زيادة في الأسعار تقابلها زيادة في الأجور نتيجة التدخل المفروض من قيل النقابات العمالية، الاأنه في معظم الأحيان ترتفع الأجور بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار، وبالتالي تنخفض القيمة الحقيقية لهذه المداخيل كأثر ناتج عن التضخم[2].

- **أثار التضخم على أصحاب المشاريع**

هم الفئة المستفيدة من التضخم، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار في فترات التضخم إلى زيادة حجم الإنتاج من طرف المستثمرين و أصحاب المشاريع، وبالتالي ارتفاع الإيرادات الإجمالية مقارنة مع النفقات الإجمالية ن هذه الأخيرة لاتزيد مباشرة بزيادة الأسعار، ومن ثم تزيد الأرباح التي يحققها أصحاب هذه المشاريع.[3]

6. أثر التضخم على القدرة الشرائية

تتأثر القدرة الشرائية للمواطن بالمستوى العام للأسعار، حيث أنه كلما ارتفعت الأسعار انخفضت القدرة الشرائية و العكس صحيح، و كذلك تعد دخول الأفراد في المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثرا الضغوط

---

[1] بلقاضي بلقاسم مرجع سابق ص 155_156.

[2] صافا محمد اثر ظاهرة التضخم على الاقتصاد :دراسة اقتصادية وقياسية حالة الجزائر 1962–2007 شهادة ماجيستر تخصص اقتصاد التكامل الجهوي جامعة السانيا وهران الجزائر 2010/2009 ص 61.

[3] صافا محمد مرجع سابق ص 61.

التضخمية في الاقتصاد حيث تؤدي الارتفاعات المتتالية في مستويات الأسعار إلى تدهور القدرة الشرائية للعملة الوطنية.[1]

7. أثر التضخم على إعادة توزيع الثروة

يرتبط التغير في ملكية الثروة ارتباطا وثيقا المداخيل الحقيقة فإذا انخفضت المداخيل الحقيقية لملاك الثروة، فإنهم يلجأون الىالتنازل عن بعض املاكهم، التي تتميز بزيادة القيمة الحقيقة لهم لسد النقص المتواجد في الاستهلاك الناتج عن التضخم، ومنه فإن إعادة تقسيم الثروة في المجتمع هو ناتج عن التضخم

فمثال على ذلك نجد أن الزيادة في القيمة النقدية للأصول التي يمتلكها أصحاب الأراضي و العقارات كانت تفوق الزيادة في الأسعار إذ يقوم أصحابها بالبيع من أجل تحقيق الأرباح، ومن جهة أخرى تتعرض أموال المقرضين إلى انخفاض في قيمتها نتيجة التضخم إذ يستردون قوة شرائية أقل من القوة الشرائية التي كانت عليها عند منحها، مايجعل المقترضين هم المستفيدون.[2]

و تشير الإحصائيات المتاحة لدى البنك الدولي حول توزيع الاسر إلى انخفاض حرية اللامساواة في توزيع الدخل في الجزائر، فقد انخفض مؤشر جيني (أكثر المقاييس شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل) من 35.3 سنة 1995 إلى 27.6 سنة 2011.[3]

8. هجرة الأدمغة إلى الخارج

عدم مواكبة الأجور و المرتبات النقدية لمتطلبات العيش، من أهم الأسباب التي دفعت العديد من ذوي الكفاءات العالية للتفكير بالعمل في الخارج، فمثلا الجامعات الجزائرية فقدت الكثير من الأساتذة الذين توجهوا إلى الدول الغربية و دول الخليج التي تتوفر فيها مستويات مغرية من الرواتب، ولم تقتصر هذه الخسارة على قطاع الجامعات بل شملت أغلب قطاعات الوظيف العمومي.[4]

9. أثار اجتماعية أخرى

---

[1] أسماء ميخاليف مرجع سابق ص203.

[2] صافا محمد مرجع سابق ص 61_62.

[3] https://www.alaraby.co.uk خلل توزيع الدخول في الجزائر

[4] السعيد هتهات مرجع سابق ص 165.

من الأثار الاجتماعية الأخرى للتضخم في الجزائر هي ضهور مايسمى بالاستهلاك التفاخري و محاكاة الأخرين و الإنفاق حفاظا على المركز الاجتماعي.[1]

بالإضافة إلى ذلك من انعكاسات التضخم على المجتمع الجزائري نجد تفشي ضاهرة الفساد الإداري و الرشوة والبيروقراطية، واستحال السلوك الغير أخلاقي في أغلب المؤسسات، الأمر الذي أثر على الصفقات المنجزة و نوعية إنجاز المشاريع.

وكذلك ظهور الطبقية بين أصناف المجتمع حيث ظهر نوع من السلوك الاستهلاكي الترفي للفئات القليلة المستفيدة من ارتفاع الأسعار بين أرباب العمل و المضاربين و ملاك الأراضي و العقارات في حين اشتدت المعيشة على الموظفين و أصحاب المعاشات كشكل من أشكال إعادة توزيع الثروة التي تم التطرق إليها سابقا.[2]

المبحث الثاني : اليات علاج التضخم النقدي في الجزائر من منظور الاقتصاد الاسلامي

ان الدولة في ظل النظام الاقتصادي الاسلامي تلعب دورا فعالا في الرقابة الشرعية على النشاط الاقتصادي من خلال مؤسسة الحسبة التي تعمل على مراقبة سلوك الافراد و تقييده ، و تكمن أهمية مؤسسة الحسبة في كونها إحدى المؤسسات في النظام الإسلامي التي تقوم بأعمال الرقابة على النشاط الاقتصادي بهدف ضبطه و تنظيهه وفق تعاليم الشريعة الإسلامية، هذا من جهة و من جهة أخرى تعمل هذه المؤسسة على معالجة مختلف المشاكل و الأزمات الاقتصادية و الحفاظ على إستقرار الأسعار و محاربة ظاهرة التضخم و التحكم في الأسواق، ولما كانت مؤسسة الحسبة بهذه الأهمية في نظام الاقتصاد الإسلامي فإننا سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بمؤسسة الحسبة و مسروغيتها في القرآن والسنة، مع التطرق بشئ من التفصيل إلى إبراز دورها في علاج ظاهرة التضخم النقدي لظاهرة غلاء الأسعار، مع ابراز علاقتها بأجهزة الدولة الجزائرية الحديثة المعنية بضبط الأسعار الأسواق.

المطلب الأول : التعريف بجهاز الحسبة في الاسلام

[1] د.بلقاضي بلقاسم مرجع سابق ص 158.

[2] د.مخلوف عز الدين بن يحي سعاد هوس الاستهلاك يوقف عجلة التنمية في الجزائر دراسة تحليلية للواقع و الحلول مجلة البديل الاقتصادي العدد الثامن ص 204.

عرفت الحسبة بتعريفات عديدة، منها ما ذكر في بعض الكتاب المعاصرين، وتتمثل في جهاز رقابة مختص بتنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة الإسلامية، وسنتعرف اكثر عليها في هذا المطلب من خلال التطرق الى مفهومها ومشروعيتها وكذلك المؤهلات التي يجب على المحتسب التمتع بها.

الفرع الاول : تعريف جهاز الحسبة و مشروعيتها

1. مفهوم جهاز الحسبة

هي رقابة إدارية تقوم بها الدولة عن طريق موظفين خاصين على نشاط الأفراد في مجال الأخلاق والدين والاقتصاد، أي في المجال الاجتماعي بوجه عامٍ تحقيقا للعدل والفضيلة وفقا للمبادئ المقررة في الشرع الإسلامي وللأعراف المألوفة في كل بيئة وزمن.[1]

ومن خلال هدا التعريف لجهاز الحسبة نرى العلاقة بين الشريعة الإسلامية وبين مختلف مناحي الحياة، كما نلتمس أن الحياة الاقتصادية ليس متروكة للقوانين البشرية الإجبارية التي تضعها النظم الوضعية، أو الطبيعية والتي يسميها آدم سميث بالآليات الخفية للسوق.

2. مشروعية الحسبة في الإسلام

الحسبة مشروعة بأدلة من القرآن والسنة، وبيان ذلك كما يلي :

أ مشروعية الحسبة من القرآن :

دل القرآن الكريم على مشروعية الحسبة بأساليب عديدة، كما في قوله تعالى: "ولتكن منكم أمة يدعون على الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون"[2]، و ايضا جعلها من الوظائف الحكومية المفروضة بعد التمكين في الأرض وإقامة دولة الإسلام، كما في قوله تعالى: "الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور"[3].

ب مشروعية الحسبة من السنة :

وردت مشروعيتها في أحاديث كثيرة، منها ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مر على صبرة طعام فأدخل يده فيها، فنالت أصابعه بللا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما هذا يا

---

[1] المبارك، محمد، الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية بدون بلد النشر، دار الفكر(1387ه) ص 14 .

[2] ال عمران ، الاية: 104.

[3] الحج ، الاية: 41.

صاحب الطعام قال: أصابته السماء يا رسول الله ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس من غش فليس مني".[1] و في هذا الحديث دليل على مشروعية الحسبة ، حيث أن الرسول صلى الله عليه وسلم لما دخل السوق جعل يراقب المخالفات ويفتش عن العيوب في السلع والضائع المعروضة للبيع، فاكتشف غشا تجاريا يقوم به بائع الطعام، ثم بين له فساد هذا العمل وأن الواجب عليه أن يجعل ما تبلل من الطعام ظاهرا للناس حتى لا يغتروا به ولا يخدعوا فيه.

ومنها أيضا ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: كنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم نبتاع الطعام فيبعث علينا من يأمرنا بانتقاله عن المكان الذي ابتعناه فيه إلى مكان سواه قبل أن نبيعه يعني جزافا" [2]، وفي رواية قال: رأيت الذين يشترون الطعام مجازفة يضربون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيعوه حتى يؤووه إلى رحالهم "[3].

وفي هذا الحديث دلالة واضحة على مشروعية الحسبة، حيث أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يبعث بعض نوابه إلى الأسواق لمنع المخالفات التي تحدث فيها بين مختلف المتعاملين التجاريين.

الفرع الثاني : التعريف بالمحتسب ومؤهلاته

1. تعريف المحتسب

هو من نصبه الإمام أو نائبه للنظر في أحوال الرعية والكشف عن أمورهم ومصالحهم وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر.[4]

وعرفه بعض الباحثين بأنه اسم لمنصب في الدولة الإسلامية كان صاحبه بمنزلة مراقب التجار وأرباب المهن والحرف، يمنعهم من الغش في عملهم ، ويأخذهم باستعمال المكاييل والموازين الصحيحة وربما سعر عليهم بضائعهم.[5]

---

[1] مسلم ، ابن الحجاج (1430هـ – 2011م)، صحيح مسلم، ترقيم وترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار ابن حزم 2011 ص 39.

[2] أبو داود، السجستاني، (1432هـ – 2011م)، سنن أبي داود، اعتنى به أبو عبد الرحمان عماد الدين بن زين العابدين بن علي، بدون بلد النشر، دار علوم الحكم للنشر والتوزيع ص 623.

[3] البخاري، محمد بن إسماعيل، (1430هـ – 2010م)، صحيح البخاري، ترتيب وترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، تقديم أحمد محمد شاكر، القاهرة، دار ابن الجوزي ص 253.

[4] الماوردي، أبو الحسن (1423هـ)، الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق أحمد جبر بدران، القاهرة، دار الرسالة ص 64.

[5] العجلاني، منير، (1405هـ – 1985م)، عبقرية الإسلام في أصول الحكم،بيروت، دار النفائس ص 288.

لذلك يمكن القول بانه موظف حكومي يتولى الرقابة على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والدينية و يستهدف تحقيق المصالح ودفع المفاسد في إطار الشرع الإسلامي.

2. مؤهلات المحتسب في الإسلام

تنقسم المؤهلات المطلوبة في الشخص المحتسب إلى مؤهلات عامة، ومؤهلات خاصة بالمجال الذي يؤدي فيه أعمال الحسبة، وهي هنا خاصة بالنشاط الاقتصادي، وبيان ذلك كما يلي :

أ. المؤهلات العامة للمحتسب في سياق الفقه الإسلامي :

– أن يكون المحتسب مسلما، لأن الحسبة ولاية دينية والكافر ممنوع منها ، لما فيها من السلطنة وعز الاحتكام ، لأنه ذليل فلا يستحق عز التحكيم على مسلم، وهذا لقوله تعالى : "ولن يجعل الله الكافرين على المؤمنين سبيلا"[1].

– أن يكون المحتسب مكلفا، اشترط الفقهاء في المحتسب أن لا يكون عبدا أو صغيرا أو مجنونا.

– أن يكون المحتسب فقيها عالما بالأحكام الشرعية، ليعلم ما يأمر به من المعروف وما ينهى.

– أن يكون المحتسب ذا رأي وصرامة وقوة في الدين، وذلك لأن الحسبة تقوم على الغلظة والشدة مع سرعة الفصل، ولا يقوم بذلك إلا من كان ذا رأي صائب وعقل راجح وحزم سديد، وإلا تطاول العصاة وظهر الفساد واستفحل الخطر.

– أن يكون المحتسب مكلفا من قبل إمام المسلمين وحاكمهم ، والحكمة في ذلك أن الحسبة من الأمور والأعمال التي يحتاج تنفيذها إلى القوة، والقوة هنا إنما هي بيد الإمام وإذنه.[2]

ب. المؤهلات الخاصة بالمحتسب في النشاط الاقتصادي :

– أن يكون له معرفة بالموازين والمكاييل، وذلك حتى يتمكن من ضبط الغش في الوزن والكيل بعد اطلاعه على كيل جميع المواد المتداولة في السوق المحلية.

– معرفة كيفية قياس الأقمشة وأنواعها لكشف الغش في حاولة وجوده .

– أن تكون له معرفة بالعدو الحساب لما يباع في السوق.

– أن تكون له خبرة في مجال معرفة الفاسد من الصناعات، أي خبير في التقييس والسيطرة النوعية.

---

[1] النساء الأية 141

[2] عبد السميع، أسامة السيد، ، الحسبة في الإسلام ، القاهرة، دار الكتب القانونية، 2011 ص 48.

- أن يكون خبيرا بنوعية الأشربة حتى لا يتسرب إلى داخل السوق ما هو مخالف لأحكام الشريعة.
- أن يكون ملما بأنواع الأسعار السائدة في السوق الإسلامية، وفي حالة المخالفة للأسعار السائدة أو الحكومية فللمحتسب التدخل لتنظيم الأسعار للسلع والخدمات في السوق المحلية .[1]

المطلب الثاني : دور الحسبة في علاج ظاهرة غلاء الأسعار

تتجلى الضمانات التي يوفرها جهاز الحسبة الإسلامي لعلاج ظاهرة غلاء الأسعار في نوعين من الضمانات هما الضمانات الأخلاقية والضمانات المادية العملية.

الفرع الاول : الضمانات الاخلاقية

والمقصود بها مجموع الآداب والخصال الحميدة التي يحرص المحتسب على أن يتحلى بها المتعاملون الاقتصاديون عموما، وفئة التجار خصوصا في الأسواق، قال ابن تيمية في هذا السياق "ويأمر المحتسب بمكارم الأخلاق، من صدق الحديث وأداء الأمانات وغير ذلك، وينهى عن رذائل الأخلاق من الكذب والخيانة وغير ذلك"[2]، ومن هنا نستخلص بعض الآداب والفضائل التي يأمر بها المحتسب فئة التجار و الالتزام بها في الأسواق، والتي تساهم بشكل كبير في التقليل من ظاهرة غلاء الأسعار، ومن هذه الأخلاق والفضائل نذكر ما يلي :

أ- التزام الصدق في المعاملة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن التجار يبعثون يوم القيامة فجارا إلا من اتقى الله وبر وصدق"[3]، فالتزام التاجر بصفة الصدق وتجنب الكذب وسياسة التضليل مع جمهور المستهلكين له أثره البالغ في التقليل من غلاء أسعار السلع والمنتجات إذ أن كثيرا من الأسعار المرتفعة للسلع والخدمات ليست على حقيقتها، بل غالبا ما تكون مفتعلة من قبل التجار المضاربين في الأسعار لا سيما إذا كثر الطلب عليها .

ب- التحلي بصفة الأمانة : فمن مقتضيات الأمانة لدى التاجر المسلم الرأفة بالمشترين والرحمة بهم، ومن ذلك البيع لهم بأرخص الأسعار، كما أن البيع بالأسعار المرتفعة والتي ليست في مقدور المستهلك البسيط يعد

---

[1] الجميلي باسم ، سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة، بيروت، لبنان، دار اكتب العلمية، 2006 ص 259.

[2] حضيري، ناجي بن حسن (1425هـ - 2005م) ، الحسبة النظرية والعملية عند شيخ الإسلام ابن تيمية، الرياض، السعودية، دار الفضيلة للنشر والتوزيع ص 113.

[3] الترمذي، محمد بن عيسى (1432هـ - 2011م)، الجامع الصحيح، ترقيم الشيخ أحمد محمد شاكر، القاهرة، دار ابن الجوزي ص 232 _ 233.

ضربا من ضروب الخيانة المحرمة، قال تعالى: " يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون" [1]، ولا غرو في ذلك أن نجد في كتب الفقه الإسلامي ما يسمى الأمانة، ببيوع وهي البيوع والمعاملات التي لا غش فيها ولا غرر ولا خداع، وذلك من حيث الجودة والرداءة، ومن حيث الأسعار كذلك، فتحلي التاجر بخلق الأمانة يساهم في استقرار الأسعار في الأسواق وعدم اضطرابها، في حين إذا كانت الخيانة والكذب والخداع هي أساس التعامل التجاري ، كما هو الحال اليوم للأسف في بلدنا الجزائر، فإن ذلك سيؤدي إلى إحجام المتعاملين الاقتصاديين عن التداول فيما بينهم، ولاسيما بين فئة التجار، مما يؤثر في حجم عرض المنتجات والخدمات في الأسواق فترتفع الأسعار، وتضييع حقوق الناس وتحدث الأزمات.

ت – العمل بمبدأ الإفصاح : يحرص المحتسب في الإسلام على إرشاد التجار إلى العمل بمبدأ الإفصاح وشفافية المعلومات والبيانات في المعاملات السوقية، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما" [2]، ولا شك أن قيام التاجر بالإفصاح عن مختلف الجوانب المتعلقة ببضاعته ومنتجاته سيساعد الزبائن وجمهور المستهلكين على تقويم بضاعته، وبالسعر الحقيقي والمناسب لها، كما أن عدم الإفصاح والكتمان، سيؤدي بهم إلى الخطأ في تقويمها وربما بالغوا في تضخيم سعرها، وبذلك ترتفع الأسعار ويتضرر أصحاب الدخول المحدودة.

ث – إسداء النصح للمتعاملين : فالتاجر في الإسلام مأمور بتقديم النصيحة لجمهور المتعاملين معه من المشترين ونحوهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الدين النصيحة "[3]، ومن مقتضيات نصيحة التاجر المسلم للمستهلكين أن يبذل لهم كل ما في وسعه للحيلولة بينهم وبين اتخاذ القرارات الخاطئة فيما يتعلق بعمليات الشراء، وذلك بالإشارة عليهم باقتناء السلع المنخفضة الأسعار والعمل على توفيرها لهم وبالسعر المناسب

خ – التحلي بخلق المسامحة التجارية : وهي صفة يتسامى بها التاجر إلى درجة أخلاقية عالية، فالمسامحة في المعاملات التجارية الجارية في الأسواق تعتبر نوعا من أنواع الإحسان والكرم المطلوب من البائعين والمشترين، وحتى طالبي الديون، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "رحم الله عبدا سمحا إذا باع سمحا و

---

[1] الأنفال الاية 27.

[2] البخاري، محمد بن إسماعيل، مرجع سابق ص 247.

[3] مسلم، ابن الحجاج، مرجع سابق ص 31.

إذا اشترى سمحا إذا اقتضى[1] ، ولخلق المسامحة التجارية أثر اجتماعي حسن بعيد المدى، إذ أنه يشجع التجار والمشترين على مساعدة بعضهم بعضا، و يساهم في الحد من مظاهر الغش والاحتيال التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار غالبا.

د – الدعوة إلى الاعتدال في الربح : إن دعوة التجار إلى التوسط في الربح والاعتدال فيه هو أحد المهام التي كان يحرص عليها المحتسب في أسواق المسلمين في تاريخ الحضارة الإسلامية، فقد روي عن علي رضي الله عنه أنه كان يحمل الدرة و يتجول في أسواق الكوفة ويراقب ما يجري فيها ويقول مخاطبا التجار" :معاشر التجار خذوا الحق تسلموا، ولا تردوا قليل الربح فتحرموا كثيره[2] "، وهذا الإرشاد الاحتسابي من علي رضي الله عنه إنما يستهدف به فئة التجار ويحثهم على البيع بالأسعار المنخفضة والرضا بالربح اليسير خاصة إذا كان المال المتجر به كثيرا، فإن قليل الربح مع قليله سيكثر بكثرة إقبال الزبائن والمشترين وهذا ما يؤكده ابن خلدون في قوله ":وهذا الربح بالنسبة إلى أصل المال يسير، إلا أن المال الذي يتجر به إذا كان كثيرا عظم الربح، لأن القليل في الكثير كثير [3]"، وهذا ما يساهم في إشباع حاجيات المسلمين وبأسعار معقولة.

هـ – التخويف من التدخل لرفع الأسعار: وذلك من خلال حث التجار على التحلي بخلق الخوف من عذاب الله الذي يلحق كل من يفتعل الأسباب لرفع الأسعار أو يضارب فيها دون وجه حق، فقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم وهو أول من مارس وظيفة الحسبة في الأسواق، يعمل على تخويف فئة التجار خصوصا والمتعاملين الاقتصاديين عموما من التدخل غير المشروع بغرض المضاربة في الأسعار والتسبب في ارتفاعها، وفي هذا يقول الرسول صلى الله عليه وسلم" من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم فإن حقا على الله أن يقعده بعظم من النار يوم القيامة".[4]

---

[1] البخاري، محمد بن إسماعيل مرجع، سابق ص 246_247.

[2] القرضاوي، يوسف، (1409هـ – 1988م) ، تحديد أرباح التجار ، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، المجلد الرابع، العدد الخامس، ص2809.

[3] ابن خلدون، محمد ابن عبد الرحمان، (1425هـ – 2004م)، المقدمة، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه عبد الله محمد الدرويش، دمشق، دار يعرب ص 84.

[4] ابن حنبل، أحمد (1421هـ)، المسند، أشرف على تحقيقه الشيخ شعيب الأرناؤوط، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة ص 425.

ومن هنا نستخلص ان هذه الضمانات الأخلاقية مرتبط بنظام أخلاقي محكم لتعزيز الرقابة الذاتية ويرفع من مستوى رقابة الضمير والتي يحرص المحتسب على تجسدها في فئة التجار، وذلك بهدف تسهيل كافة الجوانب المرتبطة بالمعاملات التجارية

الفرع الثاني: الضمانات المادية العملية

هي تلك الرقابة الفعلية التي يضمن من خلالها المحتسب مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية ، كعدم المغالاة في الاسعار، قال ابن تيمية في صدد حديثه عن مهام المحتسب وصلاحيته في مجال المعاملات الاقتصادية :".... ويأمر المحتسب بالمعاملات التي أحلها الله عز وجل وينهى عن المعاملات الربوية والبيوع المحرمة، وتطفيف المكيال والميزان، والغش في الصناعات والبياعات، وتلقي السلع والاحتكار، ويأمر بأصول الصناعات عند حاجة المسلمين إليها، ويبين للناس أنها من فروض الكفاية، وغير ذلك من المعاملات ".[1]

ومن هذا نستنتج بعض الضمانات العملية التي يوفرها المحتسب للحد من هذه الظاهرة، و نذكر منها:

أ – منع المعاملات التي تؤدي إلى اضطراب الأسواق وغلاء الأسعار:

ونذكر منها ما يلي :

– **منع المعاملات الربوية** : لأن الربا محرم بالقرآن والسنة والإجماع، بل إن العقل يقضي بتحريمه، فتصحيح العقود الشرعية ومنع المعاملات الربوية داخل ضمن ولاية المحتسب ومهامه، فعليه أن يمنع الربا، وأن يهدم بيوته وأوكاره.[2]

– **منع النجش** : ومعنى النجش أن يزيد أحد في سلعة وليس في نفسه شراؤها، يريد أن ينفع بذلك البائع ويضر المشتري[3]، وصورته في الأسواق تكون بقيام بعض الناس بالزيادة في ثمن السلعة المعروضة للبيع لا ليشتريها هو بل ليخدع غيره ويثير رغبته في شرائها بذلك السعر المرتفع، وهو سلوك محرم في الإسلام، لأنه تضليل في الأسعار، وذلك لما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن

---

[1] حضيري، ناجي بن حسن، مرجع سابق ص 113.

[2] البر، محمد، علي، محمد، نظام الحسبة في الإسلام – دراسة في إصلاح المجتمع– بدون بلد النشر، الناشر الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2013 ص 229.

[3] القرطبي، محمد ابن رشد (1405هـ) ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، بدون بلد النشر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ص 145.

النجش"[1]. ويعتبر النجش من صور الوساطة التجارية الممنوعة لأنه يؤدي إلى انحراف الأسعار نتيجة عدم تطابق السعر مع القيمة الحقيقية للسلع والمنتجات[2]، ولذلك كان المحتسب يمنع الناس من ممارسته لحماية الأسعار من الغلاء ومنع التضخم.

– **منع تخزين السلع** : ومعناه في الشرع حبس ما يحتاج إليه الناس من السلع والمنافع عن البيع والتداول بقصد ارتفاع سعرها[3]، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاحتكار في قوله "لا يحتكر إلا خاطئ"[4]، وسواء كان الاحتكار عملا فرديا أم مؤسسيا منظما كالكارتل ، فكلها في النهي سواء، لأن الاحتكار مهما كان مصدره فإن الهدف من ورائه هو السيطرة على الأسواق والتحكم في الأسعار، والبيع بأغلى الأثمان والإضرار بالناس.

– **منع تلقي الركبان (منع تلقي الجلابين والمستوردين خارج السوق)** : ومعناه أن يتلقى المشتري الركبان أي القوافل، الحاملين للسلع في سنة حاجة ويبيعه لأهل البلد بزيادة[5]، ويشير معنى تلقي الركبان بلغة اقتصادية معاصرة إلى قيام البعض بشراء السلع والبضائع من الجلابين والمستوردين قبل دخولهم إلى الأسواق المعتادة، وذلك بهدف السيطرة على السوق والبيع بأغلى الأسعار و أعلى الأثمان ، وقد ورد في السنة النهي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقي البضائع والسلع من الجلابين و المستوردين فقال "لا يبع بعضكم على بيع بعض ولا تلقوا السلع حتى يهبط بها إلى السوق" [6].

– **منع بيع الحاضر للبادي (أو منع السمسرة في عمليات البيع)** : وصورته أن يقدم على البلد شخص غريب بمتاع تعم حاجة البلد إليه ليبيعه بسعر يومه، فيقول له الشخص : اتركه عندي لأبيعه لك على التدريج

---

[1] البخاري، محمد بن إسماعيل، مرجع سابق ص 254.

[2] الشاعر، باسل يوسف، التدابير الاحترازية والتشريعية لحماية المستهلك في الفقه الإسلامي – دراسة مقارنة – رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2004 ص 135.

[3] الدريويش، أحمد بن يوسف، (1409هـ – 1989م)، أحكام السوق في الإسلام وأثرها في الاقتصاد الإسلامي، دون بلد النشر، دار عالم الكتب ص 335.

[4] مسلم، ابن الحجاج،مرجع سابق ص 460.

[5] طه، فريد، الرقابة على السلع والأسعار في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين 2011 ص 71.

[6] البخاري، محمد بن إسماعيل، مرجع سابق ص 256.

بأغلى من بيعه حالا[1] ، و بهذا المعنى يكون النجش نوعا من أنواع الوساطة غير المشروعة في الاقتصاد الإسلامي لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا" يبع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض"، وبالإذعان لهذا النظام يتم اختصار خطوة في طريق ذهاب السلعة إلى المستهلك مما يساهم في منع ارتفاع سعر السلعة بلا مبرر[2]، لأن في تكثير الوسائط من الناس لوصول السلعة إلى المستهلك النهائي هو في الحقيقة تكثير لسعرها ومنه غلاؤها على الناس.

ب – الحرص على تأمين وفرة المنتجات في الأسواق:

وذلك لتفادي حالات الندرة المفتعلة وكسر شوكة المضاربين في الأسعار، ويتجلى عمل المحتسب لتحقيق هذا الهدف في ثلاث جوانب أساسية، تتمثل في:

– **الجانب الأول** : إجبار المؤهلين على العمل الإنتاجي ومضاعفته بما يلبي حاجيات الناس، وذلك بهدف منع حدوث حالات الندرة وارتفاع الأسعار خاصة فيما يخص السلع الاستهلاكية اليومية، وفي تاريخ الحضارة الإسلامية نجد أن المحتسب كان يتفقد الأسواق ويحرص على توفير السلع والمنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، فيجعل على الطحانين وظائف (مقادير من مادة الطحين) يرفعونها للخبازين كل يوم، وبالمثل يجعل على الخبازين وظائف يخبزونها كل يوم، وذلك بعد قياسه لحاجة البلد من الخبز والدقيق، ويجبرهم عليه إذا امتنعوا، وينشئ في سبيل ذلك سجلا خاصا بالخبازين وأسمائهم وأماكن حوانيتهم[3]، وفي هذا الصدد يرى ابن تيمية أن الناس إن احتاجوا إلى صناعة طائفة كالفلاحة والنساجة والبناء وغير ذلك، فلولي الأمر أو المحتسب إجبار أهل هذه الصناعات على العمل بأجر المثل، ولا يمكن المستعمل من نقص أجرة الصانع عن ذلك، ولا يمكن الصانع من المطالبة بأكثر من ذلك حيث تعين عليه العمل، وقال في نوضع آخر ما معناه "ولو احتاج الناس إلى الطحانين والخبازين فإذا دخلوا في ذلك طوعا وإلا ألزموا، ويسعر عليهم الدقيق والحنطة ويعطون أجرة المثل[4]"، ويدل كلام ابن تيمية هذا على أن لولي الأمر أو من ينوبه وهو المحتسب الحق الشرعي في ممارسة الرقابة على الأسواق

---

[1] محمد محمد أحمد أبو سيد أحمد حماية المستهلك في الفقه الاسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، م2004–1425هـ، ص 233.

[2] محمد محمد أحمد أبو سيد أحمد مرجع سابق ص 222.

[3] التتر ، عبد الرحمان (1436هـ – 2015م)، ولاية الحسبة في العهد العباسي ودورها في حفظ الحياة الاقتصادية والاجتماعية (132هـ – 656هـ / 750م–1258م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ والآثار ، كلية الآداب الجامعة الإسلامية غزة ص 83.

[4] حضيري، ناجي بن حسن، مرجع سابق ص 236.

وإجبار المنتجين على الإنتاج، وذلك لتأمين وفرة المنتجات وجميع ما يحتاج إليه الناس، وبيعه في الأسواق بسعر المثل ،وذلك تفاديا لظاهرة الندرة والتي غالبا ما تتسبب في غلاء الأسعار.

– **الجانب الثاني** : تأمين حرية الدخول إلى الأسواق والخروج منها، وهنا يعمل المحتسب على إتاحة الفرصة لجميع المتعاملين في ممارسة مختلف الأنشطة الإنتاجية والتجارية، وبذلك يتجسد مبدأ المنافسة الحرة، والتي تعتبر أحد المقومات الأساسية للسوق الإسلامية، ولاسيما المنافسة في الأسعار، ولذلك كان عمر رضي الله عنه يحرص على أن يبقى الدخول إلى السوق متاحا لجميع المتعاملين، ولا يسمح لأحد أن يحجز لنفسه مكانا في السوق ويستأثر به دوما وأبدا دون غيره، وفي هذا الصدد يقول رضي الله تعالى عنه : "الأسواق على سنة المساجد، من سبق إلى مكان فهو له حتى يقوم منه إلى بيته، أو يفرغ من بيعه [1]"، وهذا الإجراء الاحتسابي من عمر رضي الله عنه يستهدف منع ظاهرة احتكار السوق والسيطرة عليه من طرف شخص أو جماعة من التجار دون غيرهم، لغرض التحكم في الأسعار، فجعل أمر السوق قائما على مبدأ المنافسة يساهم في كبح جماح ظاهرة غلاء الأسعار وكسر شوكة المحتكرين.

– **الجانب الثالث** : التحفيز على الجلب وتشجيع عمليات الاستيراد، وذلك بتخفيف الحواجز والغاء الضرائب الجمركية على انتقال السلع والبضائع من الخارج إلى الداخل ومن مكان إلى مكان، و في هذا الجانب يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: الجالب مرزوق والمحتكر ملعون[2]" ، وقال صلى الله عليه وسلم أيضا "لا تلقوا الجلب[3] "، وفي هذا الحديث دلالة واضحة على أن الرسول صلى الله عليه وسلم وهو في إطار مهامه الاحتسابية كان يشجع التجار على عمليات الجلب والاستيراد لتغطية احتياجات السوق المحلية من مختلف السلع والبضائع، وفي نفس الوقت ينهى الانتهازيين والمتطفلين من أهل الجشع والطمع أن يقطعوا الطريق على المستوردين و يحولوا دون بلوغهم الأسواق، وذلك حتى لا تتسنى لهم الفرصة لإحكام السيطرة على الأسواق واحتكارها والبيع بأغلى الأسعار، كما يفيد الحديث أيضا إعفاء التجار المسلمين الجلابين والمستوردين من الرسوم والضرائب لعدم ذكرها في الحديث، بل ورد في الآثار ما يمنعا أصلا، منها قوله صلى الله عليه وسلم: "هذا سوقكم فلا ينقص ولا يفرضن

---

[1] الحارثي، جريبة ابن أحمد، (1424هـ – 2003م) الفقه الاقتصادي لأمير المؤمنين عمر ابن الخطاب، جدة، المملكة العربية السعودية، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع ص 536.

[2] ابن ماجه محمد بن يزيد (1432هـ – 2011م)، السنن، ترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار ابن الجوزي ص 223.

[3] مسلم، ابن الحجاج،مرجع سابق ص 433.

عليه خراج"[1]، وقال زيد ابن حدير:"....ونهاني يعني عمر رضي الله عنه أن أعشر مسلما أو ذا ذمة يؤدي الخراج"[2]، وفي إعفاء التجار المسلمين من الضرائب والرسوم يؤدي إلى تقليل التكاليف والتي تؤدي بدورها إلى انخفاض الأسعار .

ت – مراقبة الأسعار وفرض التسعير الجبري(الحكومي) : ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن التسعير هو ضرورة تقتضيها المصلحة العامة، وهو رعاية المصالح العامة ومنع الاستغلال والاحتكار، ولا يتحقق ذلك إلا إذا صاحبه مراقبة دقيقة من قبل ولي الأمر لمنع التجار من التلاعب بالأسعار، فمهمة ولي الأمر لا تقف عند تحديد الأسعار، بل يتعداه إلى مراقبة الأسعار وتفقد الأسواق بصفة دائمة حتى يطمئن إلى أن البيع والشراء يتم وفقا لما حدده لهم، والذي يمثل ولي الأمر في القيام بمراقبة الأسواق إنما هو المحتسب المختص بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولاشك أن مخالفة التسعير والغلو في الأسعار من المنكرات التي يناط بالمحتسب إنكارها والنهي عنها والعقاب عليها، فرقابة الأسعار والإشراف على الأسواق من أهم واجبات المحتسب[3]، قال ابن القيم: «وعلى صاحب السوق –أي المحتسب الموكل– بمصلحته أن يعرف ما يشترون به فيجعل لهم من الربح ما يشبه سعر المثل، وينهاهم أن يزيدوا على ذلك ويتفقد السوق..... فيمنعهم من الزيادة على الربح الذي جعله لهم،فمن خالفه أمره عاقبه وأخرجه من السوق "[4].

ولذلك كان منصب المحتسب في الإسلام في غاية الأهمية في مراقبة الأسواق والحد من ظاهرة غلاء الأسعار، خاصة في أوقات الأزمات والغلاء، ففي عام 307هـ غلت الأسعار في بغداد غلاء فاحشا حتى ضجت العامة وثاروا وكسروا المنابر وقطعوا الصلاة وأحرقوا الجسور، فكانت وظيفة المحتسب حينئذ إبراهيم ابن بطحاء

---

[1] ابن ماجه محمد بن يزيد، مرجع سابق ص 230.

[2] القرشي، يحيى ، بدون تاريخ النشر ، كتاب الخراج، تحقيق أحمد محمد شاكر، بيروت، دار المعرفة ص 65.

[3] الصالح، محمد،(1398هـ)، التسعير في نظر الشريعة الإسلامية مجلة البحوث الإسلامية بإشراف الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء، الجزء الرابع العدد الرابع من المحرم إلى جمادى الثانية، ص 268.

[4] ابن القيم الجوزية، أبو عبد الله بلا تاريخ النشر ، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق نايف ابن أحمد الحمد، إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد، بدون بلد النشر ، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ص 662_663.

أن يسعر بعض السلع الضرورية ، فسعر كر الدقيق بخمسين دينارا وهو ما هدأ من الثورة واضطراب العامة[1]، والكر مكيال لأهل العراق يساوي 720 صاعا.[2]

ث – إجبارية إخراج الزكاة وتغريم مانعيها : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.. ".... ومن منعها أي الزكاة فإنا آخذوها وشطر ماله ... "[3] ، وفي قيام المحتسب بإلزام الأغنياء على إخراج زكاة أموالهم ومعاقبة المتهربين من إخراجها بتغريمهم شطر أموالهم وصرفها إلى مستحقيها من ذوي الاحتياجات يساهم في إعانتهم وبشكل مباشر على مواجهة ظروف ظاهرة غلاء الأسعار.

د – الحرص على ترشيد الإنفاق الاستهلاكي: يعمل المحتسب في الإسلام على مراقبة الإنفاق الاستهلاكي اليومي للأفراد وتوجيههم نحو الرشادة والتوسط والاعتدال، وهو ما يساهم في الحد من ظاهرة غلاء الأسعار، والتي غالبا تتسبب فيها مظاهر التبذير والإسراف، وفي هذا الصدد يروى عن عمر رضي الله عنه أنه رأى جابر ابن عبد الله يحمل لحما فقال له ما هذا يا جابر؟ فقال: لحم اشتهيته فاشتريته، فقال عمر: أو كلما اشتهيت شيئا اشتريته، وفي رواية أخرى" كفى بالمرء سرفا أن يشتري كلما اشتهى"[4]، ويستهدف عمر رضي الله عنه بقوله هذا إلى تكريس سياسة ترشيد الاستهلاك الشخصي، والاقتصاد في المعيشة اليومية لجابر رضي الله عنه ولغيره من الناس، وذلك لتحقيق التوازن بين الطلب والعرض لضبط الأسعار، ومنه تفادي ظاهرة الغلاء والتي تفرضها حالة الندرة دوما وأبدا، ويؤكد هذا المعنى ابن تيمية بقوله: "... فعند كثرة الحاجة وقوتها ترتفع القيمة مالا ترتفع عند قلتها وضعفها"[5].

ذ – توسيع نطاق المخزون من المواد الأساسية: فقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم وهو الحاكم الفعلي في الدولة الإسلامية، والمحتسب فيها يستهدف تكريس ثقافة الادخار من المواد الغذائية الأساسية وتوسيع نطاقها كما ونوعا وزمانا، فقد روى عمر رضي الله عنه " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبيع نخل بني النضير

---

[1] السرجاني، راغب، (1431هـ – 2011م) ، ماذا قدم المسلمون للعالم، إسهامات المسلمين في الحضارة الإنسانية ، القاهرة، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة ص 513.

[2] الكردي،محمد، 1426هـ – 2005م، المقادير الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بها، القاهرة ص 159.

[3] ابو داود مرجع سابق ص 294.

[4] الحارثي مرجع سابق ص 133.

[5] ابن تيمية، أحمد، بلا تاريخ النشر، مجموع الفتاوى، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية ص 229.

ويحبس لأهله قوت سنتهم "[1]، ويفيد هذا الدور الاحتسابي الذي جسده النبي صلى الله عليه وسلم في حياته إرشاد أمته إلى الاهتمام بأمر الادخار من المواد الغذائية و الأساسية لمواجهة ظروف الشدة والحاجة والندرة، وما تتسبب فيه من ارتفاع للأسعار وإشاعة للفوضى والاضطرابات المجتمعية .

المطلب الثالث : علاقة أجهزة الدولة الحديثة (الجزائر) بجهاز الحسبة الإسلامي

في مجال حماية المستهلك فقد تم إنشاء المنظمة الجزائرية لحماية المستهلك، ومجلس المنافسة فكل مجال من هذه المجالات يتطلب حمايته من المفاسد ، وتوفير ما يتعلق به من منافع، بعبارة أخرى هي امتداد طبيعي للدور الوظيفي الذي كانت تؤديه الحسبة في تاريخ الحضارة الإسلامية . وفي هدا المطلب الاخير سوف نتطرق لإبراز دور كل من المنظمة الجزائرية لحماية المستهلك ومجلس المنافسة الجزائري في علاج ظاهرة غلاء الأسعار.

الفرع الاول : المنظمة الجزائرية لحماية المستهلك

أ. تعريفها: المنظمة الجزائرية لحماية المستهلك هي منظمة مستقلة غير ربحية تعنى بشؤون المستهلك الجزائري، تأسست لتعزيز ثقافة استهلاكية رشيدة والدفاع عن حقوقه المادية والمعنوية.

ب. الآليات القانونية لتدخل جمعيات حماية المستهلك للتحكم في الأسعار ومنع اضطرابها: لقد أعطى المشرع الجزائري مكانة قانونية تتدخل فيها جمعيات حماية المستهلك لكسر ارتفاع الأسعار والتحكم فيها، وهذا من خلال النص عليها وإعطاء حماية قانونية لهذه الآليات .

ففي إطار صلاحية التوعية و التحسيس من المادة 21 من قانون 09-2003 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، يمكن لجمعيات حماية المستهلك بعد تلقيها جملة من الشكاوى والتبليغات التي تصلها من المستهلكين حول عدم رضاهم بأسعار بعض الخدمات وممارسة الاحتكار الدعوة للقيام بحملة مقاطعة وذلك كوسيلة لإيصال صوتهم بعدم رضاهم والتنديد بالتعسف الممارس عليهم، وفي إطار تمثيل المستهلك في الهيئات العمومية المكلفة بحمايته ينص قانون المنافسة رقم 03-03 المعدل والمتمم بالمادة 24 كما في الفقرة الثالثة منه على أن تشكيلة المجلس تضم ممثلين اثنين يتم اختيارهما من جمعيات حماية المستهلك، والغرض من ذلك إيصال صوت المستهلك وتقديم مقترحات تتناسب وحماية قدرته الشرائية. كما يمكن لجمعيات حماية المستهلك إخطار مجلس المنافسة عن أي ممارسة مقيدة للمنافسة، من بينها ارتفاع الأسعار غير المبررة، واستغلال وضعية الاحتكار، ومنه يباشر

[1] البخاري مرجع سابق ص 664.

المجلس عملية التحقيق فيها، وهذا طبقا للمادة 44 من قانون المنافسة، وفي إطار آخر نصت عليه المادة44 من الأمر رقم 03-2003 المتعلق بالمنافسة والتي جاء فيها الكل من تضرر من ممارسة تجارية مقيدة للمنافسة سواء كان جمعية حماية المستهلك أو مستهلك أن يرفع دعوى قضائية أمام الجهة المختصة"، كما تؤكد المادة 23 من القانون رقم 09-03 على إمكانية التأسيس كطرف مدني من قبل جمعية حماية المستهلك للمطالبة بالتعويض عن الأضرار سواء المادية أو المعنوية التي تمس بمجموعة المستهلكين.[1]

الفرع الثاني : مجلس المنافسة الجزائري

أ. تعريفه: في ظل قانون رقم 08-12 المعدل والمتمم لقانون المنافسة 03-03 وبموجب المادة 09 منه تم تعريف مجلس المنافسة بأنه: "سلطة إدارية تنشأ وتوضع لدى وزير التجارة وتتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي مع الاعتراف له بممارسة السلطة القمعية لضبط ميدان المنافسة "[2].

ب. دور مجلس المنافسة في ضبط الأسعار:

يتمتع مجلس المنافسة بوسائل تسمح له بالتدخل لتنظيم وضبط المنافسة في السوق ومحاربة التجاوزات التي تؤدي إلى اضطراب الأسعار وارتفاعها، وتتحدد اختصاصات المجلس في هذا الشأن فيما يلي[3]:

1- الفصل في القضايا المتعلقة بالممارسات المقيدة للمنافسة، والتي تشمل :

- الممارسات والأعمال المدبرة والاتفاقيات الضمنية والصريحة عندما تهدف إلى عرقلة حرية المنافسة، أو الحد منها أو الإخلال بها .
- التعسف الناتج عن وضعية الهيمنة على السوق، أو احتكارها أو جزء منها.
- إبرام عقد استئثاري يسمح لصاحبه باحتكار التوزيع في السوق.

عرض أسعار أو ممارسة أسعار بيع منخفضة بشكل تعسفي للمستهلكين.

---

[1] تدخلات المنظمة الجزائرية لحماية وإرشاد المستهلك ومحيطه في عملية تحديد الأسعار، منشور على الإنترنت: https:apoce.org>2020>14/01.

[2] حساين، سامية، عن الاختصاص في ضبط السوق والنشاط التجاري بين مجلس المنافسة ومصالح وزارة التجارة ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 10، العدد 2، 2019 ص633.

[3] محمدي، سميرة، دور مجلس المنافسة في حماية الحقوق والحريات في المجال الاقتصادي مجلة معارف (مجلة علمية محكمة جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، السنة ، العدد16، 2014 ، ص58-61.

2- مراقبة التجميعات الاقتصادية والترخيص بها، حيث إن ظهر له أن هذا التجميع يسمح للمؤسسات التي طلبته في تطوير الاقتصاد الوطني فيرخص لها ، وإن كان يمس بالمنافسة ويؤدي إلى تعزيز وضعية الهيمنة في السوق فإن له السلطة التقديرية في القبول والرفض.

3- فرض العقوبات القمعية، حيث يتمتع مجلس المنافسة بصلاحيات الضبط الاقتصادي عن طريق فرض عقوبات مالية لتفادي الممارسات المقيدة للمنافسة، ويلاحظ من خلال هذه الصلاحيات الممنوحة لمجلس المنافسة في الجزائر أنه يستهدف ضمان سيادة مبدأ المنافسة في السوق المحلية لمنع السيطرة والاحتكار ومنه ضبط الأسعار والتحكم فيها وفق آلية السوق الحرة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على معنى الارتباط الوثيق بين هذه الأجهزة وبين مفهوم الحسبة في الإسلام.[1]

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن الدور الذي يؤديه كل من المنظمة الجزائرية لحماية المستهلك ومجلس المنافسة في محاربة الاحتكار والتصدي للمضاربين بهدف المحافظة على استقرار الأسعار والحد من اضطرابها ،وغلائها هو مما يتفق تماما مع دور جهاز الحسبة الإسلامي في تحقيق ذلك، غير أن آليات جهاز الحسبة أكثر مرونة وتنوعا واستهدافا للحد من ظاهرة غلاء الأسعار، الأمر الذي يستدعي ضرورة الاستفادة منها في هذا الجانب.

[1] ساوس، خيرة ، تفعيل دور مجلس المنافسة في متابعة الممارسات المقيدة للمنافسة، مجلة المجتمع والقانون، جامعة أحمد دراية، أدرار ، المجلد 4،العدد2، 2016 ص78-79.

خلاصة

تعد ظاهرة التضخم النقدي من أهم الظواهر الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الجزائري ،وذلك لما يخلفه من آثار سلبية متمثلة في تدهور القوة الشرائية للنقود و المستوى المعيشي للأفراد خصوصا ذوي المداخيل المحدودة ،وتنوعت الأسباب المؤدية لهذه الظاهرة من أسباب داخلية متعلقة بزيادة الإصدار النقدي و العجز في الميزانية و ضعف أجهزة الرقابة، إلى اسباب خارجية متعلقة بالتضخم المستورد و تطور حجم المديونية الخارجية ،وقد تم الاشارة في هذا الفصل إلى علاج هذه الظاهرة في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي إلى مؤسسة الحسبة التي تتمثل في رقابة إدارية على النشاط الاقتصادي بشكل عام و النشاط التجاري بشكل خاص بالاستناد إلى الظوابط الشرعية، تعالج من خلاله مشكلة التضخم النقدي.

خـاتـمـة

خـاتـمـة

وفي خاتمة بحثا يتضح ان التضخم النقدي من المشاكل الاقتصادية المعاصرة التي تواجه كافة الاقتصاديات مهما كان وضعها الاقتصادي سواءا كانت متخلفة ام متقدمة، رأسمالية ام اشتراكية، إذ يعبر عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، الأمر الذي ينعكس في ارتفاع أسعار السلع والخدمات،وقد أثارت هذه الظاهرة جدلا كبيرا بين الاقتصاديين أدى إلى تضارب النظريات المفسرة لها بالشكل الذي أدى إلى اختلاف اساليب معالجتها أو الحد من تفاقمها على الأقل.

كذلك تبين الدراسة أن الجزائر عانت من انعكاسات هذه الظاهرة، تجسدت في انخفاض حرية اللامساواة في توزيع الدخل و تدهور القدرة الشرائية للمواطن الجزائري و تدني قيمة العملة الوطنية، حيث رجعت أسباب هذه الظاهرة اساسا إلى لجوء الجزائر إلى زيادة الإنفاق العام و التوسع في الاصدار النقدي و هذا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد و تحفيز حركية الاقتصاد الوطني.

وفي الاقتصاد الإسلامي تلعب المؤسسات الإسلامية دورا فعالا في مكافحة التضخم و الحد منه، وعلى رأسها مؤسسة الحسبة الإسلامية وهذا من خلال نظامها القائم و الحريص على توافر الصفات الأخلاقية في المعاملات الاقتصادية و التجارية وكذلك الرقابة الفعلية التي تضمن من خلالها مؤسسة الحسبة توافق هذه المعاملات مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ومن خلال عرضنا السابق يمكننا اختبار الفرضيات و استخلاص النتائج و التوصيات التالية:

1. **اختبار الفرضيات**

الفرضية الأولى: يحدث التضخم لعدة أسباب في الاقتصاد و تختلف من دولة إلى أخرى، فيمكن أن تحدث بسبب زيادة المعروض النقدي أو بسبب التضخم المستورد و غيرها.... لذلك الفرضية الأولى **فرضية خاطئة**

الفرضية الثانية:

تمثلت حسب الدراسة أسباب التضخم في الجزائر في أسباب محلية تمثلت في ضعف وهشاشة الهياكل القاعدية و كذا التخلف الاقتصادي التي تعاني منه البلاد انخفاض مستوى الانتاجية و ارتفاع النمو الديموغرافي في البلاد و أسباب خارجية متعلقة بالتضخم المستورد مما يثبت **صحة هذه الفرضية**

الفرضية الثالثة:

من خلال دراستنا تقوم مؤسسة الحسبة الإسلامية بعلاج ظاهرة التضخم النقدي من خلال الرقابة على النشاط الاقتصادي و التجاري بهدف ضبطه و تنظيمه وضمان تطبيقه لأحكام الشريعة الإسلامية مما **يثبث ايضا صحة الفرضية.**

2. النتائج :

- يعتبر التضخم النقدي من المشاكل الاقتصادية التي تنم عن وجود خلل في هيكل الاقتصاد الوطني و التي تنعكس سلبا على القدرة الشرائية للمستهلك.
- التضخم النقدي هو نوع من التغيرات التي تطرأ النقود، وهو عبارة عن حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد على قدرة العرض.
- التضخم النقدي له تأثير على جوانب عديدة من حياة الناس فارتفاع مستوى الأسعار بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود له آثار اقتصادية و سلوكية و اجتماعية
- التضخم النقدي قد يكون زاحفا ترتفع فيه الأسعار ببطء، وقد يكون جامحا ترتفع فيه الأسعار بشكل كبير وهذا يؤدي إلى انهيار النظام النقدي و يؤثر كثيرا على الديون و الالتزامات.
- إن الفقهاء وعلماء الشريعة لم يذكروا مشكلة التضخم بهذا الاسم ولكن عالجوا تفاصيل هذه المشكلة بتغير قيمة النقود ،و تغير قيمة الأوراق النقدية من حيث قوة غلائها و رخصها.
- شمول الشريعة الإسلامية لشتي جوانب الحياة بدءا من السياسية إلى الاقتصادية وانتهاء الاجتماعية، وليس هذا فحسب بل شملت قواعد الشريعة الأمور التفصيلية لهذه الجوانب فوضعت الحلول لجميع المشاكل الاقتصادية التي تواجه المجتمعات.
- يمثل جهاز الحسبة في تاريخ الحضارة الاسلامية أداة رقابة فعالة على الحياة الاقتصادية و محاربة الانحرافات التي تؤثر سلبا على تنفيذ السياسة الاقتصادية العامة للدولة
- يقوم جهاز الحسبة بعلاج ظاهرة التضخم من خلال الضمانات التي يوفرها و المتمثلة في الضمانات الأخلاقية و الضمانات العملية و التي تكون متكاملة فيما بينها
- تبين أن الاقتصاد الإسلامي يمتلك الأدوات الفعالة في معالجة حالات التضخم و ذلك لاستناده في هذه المعالجات إلى مصادر ثابتة من القرآن الكريم و السنة وماجمعت عليه الأمة ،لذلك جاءت المعالجات واضحة وواقعية و ممكنة التطبيق.

3. التوصيات:

- منع الفوائد الربوية والعودة إلى النظام الإسلامي الذي يقوم على المشاركة، ولما يحققه من مزايا في العاجل و الاجل و اعتماد سياسة نقدية شرعية تكون بديلا للسياسة الوضعية.
- التنويع في مصادر الدخل وعدم حصره في مداخيل المحروقات فقط.
- الاهتمام باالانتاج المحلي والعمل على عصرنة الجهاز الإنتاجي للرفع من العرض الوطني مع تشجيع الاكتفاء الذاتي في السلع الأساسية وتقليل الاستيراد وزيادة عملية التصدير ،الأمر الذي يؤدي إلى الرفع من الإيرادات الغير نفطية.
- ضرورة ابراز دور الاقتصاد الإسلامي و هنا تقع المسؤولية على علماء الاقتصاد المسلمين وأصحاب رؤوس الأموال في إحلال النظام الاقتصادي الإسلامي بديلا عن الاقتصاديات الوضعية التي أثبتت فشلها في معالجة الظواهر الملتزمة لهذه الاقتصاديات ومن أبرزها التضخم.
- إرشاد الدول المعاصرة إلى إعادة إحياء جهاز الحسبة الإسلامي و توظيفه لأعادة أحياء الحياة الاقتصادية ،والحد من الأزمات و منها ازمة التضخم النقدي لاسيما مع إمكانية ذلك ،بما يتماشى مع الحياة الاقتصادية المعاصرة
- تشجيع الكتاب و الباحثين المعاصرين على الكتابة في المواضيع التي تخص جهاز الحسبة الإسلامي مع تقديم الدعم لهم، والتنظير لها علميا و عمليا بما يؤدي إلى خدمة الاقتصاد الوطني.

العمل على تحقيق التوازن و التوافق بين مستوى الأسعار ونظام الأجور.

4. افاق الدراسة :

وبالوصول الى خاتمة دراستنا هذه، يمكن أن تشكل بداية لتعميق البحث في هذا الموضوع من جوانب مختلفة نذكر منها:

- انعكاسات ظاهرة التضخم المستورد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.
- واقع التضخم في الجزائر واثره على القدرة الشرائية للمستهلك-دراسة قياسية خلال الفترة 2004-2023.
- اليات توظيف أدوات السياسة النقدية و المالية للحد من التضخم في الجزائر.

المـراجـع

- **المراجع باللغة العربية:**

- الكتب:

1) ابن القيم الجوزية، أبو عبد الله ، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق نايف ابن أحمد الحمد، إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، بلا تاريخ النشر.

2) ابن تيمية، أحمد، مجموع الفتاوى، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، بلا تاريخ النشر.

3) ابن حنبل، أحمد، المسند، أشرف على تحقيقه الشيخ شعيب الأرناؤوط، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، 1421هـ.

4) ابن خلدون، محمد ابن عبد الرحمان، المقدمة، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه عبد الله محمد الدرويش، دمشق، دار يعرب، (1425هـ – 2004م).

5) ابن ماجه محمد بن يزيد ، السنن، ترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار ابن الجوزي، (1432هـ – 2011م).

6) أبو داود، السجستاني، سنن أبي داود، اعتنى به أبو عبد الرحمان عماد الدين بن زين العابدين بن علي، بدون بلد النشر، دار علوم الحكم للنشر والتوزيع، (1432هـ – 2011م).

7) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، ترتيب وترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، تقديم أحمد محمد شاكر، القاهرة، دار ابن الجوزي، (1430هـ – 2010م).

8) البر محمد، علي، محمد، نظام الحسبة في الإسلام – دراسة في إصلاح المجتمع– بدون بلد النشر، الناشر الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2013.

9) الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الصحيح، ترقيم الشيخ أحمد محمد شاكر، القاهرة، دار ابن الجوزي، (1432هـ – 2011م).

10) تقي الدين النبهاني، النظام الاقتصادي في الإسلام، دار الأمة، بيروت، لبنان، ط6، 2004.

11) الجميلي باسم ، سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة، بيروت، لبنان، دار اكتب العلمية، 2006

12) الحارثي، جريبة ابن أحمد، الفقه الاقتصادي لأمير المؤمنين عمر ابن الخطاب، جدة، المملكة العربية السعودية، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، (1424هـ – 2003م).

13) حسين شحاتة الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط1، 2008.

14) حضيري، ناجي بن حسن، الحسبة النظرية والعملية عند شيخ الإسلام ابن تيمية، الرياض، السعودية، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، (1425هـ - 2005م).

15) الدريويش، أحمد بن يوسف، أحكام السوق في الإسلام وأثرها في الاقتصاد الإسلامي، دون بلد النشر، دار عالم الكتب، (1409هـ - 1989م).

16) السرجاني، راغب، ماذا قدم المسلمون للعالم، إسهامات المسلمين في الحضارة الإنسانية ، القاهرة، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، (1431هـ - 2011م).

17) سعود جايد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط2، 2014.

18) سعيد علي العبيدي الاقتصاد الإسلامي، دار دجلة، عمان، الأردن، ط1، 2011.

19) طاهر حيدر حران الاقتصاد الإسلامي – المال–الربا–الزكاة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.

20) عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاد الاسلامي بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر جدة، السعودية، ط1، 1999، ط2، 2000.

21) عبد السميع، أسامة السيد، ، الحسبة في الإسلام ، القاهرة، دار الكتب القانونية، 2011.

22) عبد الله بن عبد المحسن، الطريقي الاقتصاد الاسلامي أسس ومبادئ واهداف، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، السعودية، ط11، 2009.

23) العجلاني، منير، عبقرية الإسلام في أصول الحكم،بيروت، دار النفائس، (1405هـ - 1985م).

24) علي احمد السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، 1998.

25) عمر بن فيجان المزروقي، عبد الله بنمحمد السعيدي. عبد الله بن إبراهيم الناصر، احمد بن سعد الحربي، محمد بن سعد المقرن، النظام الاقتصادي في الإسلام، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2010.

26) القرشي، يحيى ، كتاب الخراج، تحقيق أحمد محمد شاكر، بيروت، دار المعرفة، بلا تاريخ النشر.

27) القرطبي، محمد ابن رشد ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، بدون بلد النشر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي1405هـ.

28) الكردي، محمد، المقادير الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بها، القاهرة(1426هـ – 2005م).

29) الماوردي، أبو الحسن ، الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق أحمد جبر بدران، القاهرة، دار الرسالة 1423هـ.

30) المبارك، محمد، الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية بدون بلد النشر، دار الفكر، 1387هـ.

31) محمد أحمد أبو سيد أحمد حماية المستهلك في الفقه الاسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، م2004–1425هـ.

32) محمد شوقي الفجري، الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1، 1994.

33) محمد شوقي الفنجري، ذاتية السياسة الاقتصادية وأهمية الاقتصاد الإسلامي، مطابع الاهرام التجارية، قليوب، مصر، 1993.

34) مسلم ، ابن الحجاج ، صحيح مسلم، ترقيم وترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار ابن حزم، (1430هـ – 2011م).

35) الهام عبد الله باجنيد، التضخم النقدي أثاره والحلول السوقية والاقتصادية المعالجة دائرة الشؤون السلامية والعمل الخيري، دبي، الامارات العربية المتحدة، ط1، 2019.

36) وضاح رجب، التضخم والكساد، دراسة في مشكلات النقود وتغيرات الأسعار، دار النفائس عمان، الأردن، 2009.

- الأطروحات

1) أسماء ميخاليف محددات التضخم في الجزائر مع مقاربة بدوال الاستهلاك أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد مالي جامعة لحاج لخضر باتنة سنة 2010 /2017.

2) ايمان بن زروق، التضخم قياسة و أثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، شهادة دكتوراه تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة باتنة2، الجزائر، 2021/2020.

3) حدادي عبد اللطيف دور السياسة النقدية و المالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد مالي جامعة جيلالي.

4) سعد طيري التنمية وتمويلها في ظل الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011.

5) السعيد هتهات النمدجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج في الفترة 1990–2020 أطروحة دكتوراه تخصص دراسات اقتصادية جامعة قاصدين مرباح ورقلة الجزائر 2021/2020.

6) الشاعر، باسل يوسف، التدابير الاحترازية والتشريعية لحماية المستهلك في الفقه الإسلامي – دراسة مقارنة – رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2004.
7) طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الجزائر للفترة 2017/1970، أطروحة دكتوراه تخصصها اقتصاد كمي، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2018، 2019.
8) الطيب وكي، مساهمة أليات الاقتصاد الإسلامي في معالجة الفساد الاقتصادي، أطروحة دكتوراه تخصص إقتصاد إسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2019/2018.
9) مرابط ساعد التوقع بعدل التضخم الأساسي في الجزائر، شهادة دكتوراه تخصص علوم إقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف2، 2018/2017.

- المدكرات

1) احمد عواد كريم الكبيسي التضخم و سبل معالجته في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجيستر قسم الدراسات العليا، العراق، 2009.
2) بن بوزيان جازية، التضخم الركودي في الجزائر– دراسة قياسية، شهادة ماجستير، تخصص تحليل إقتصادي جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان، الجزائر، 2006/2005.
3) التتر، عبد الرحمان ، ولاية الحسبة في العهد العباسي ودورها في حفظ الحياة الاقتصادية والاجتماعية (132هـ – 656هـ / 750م–1258م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ والآثار ، كلية الآداب الجامعة الإسلامية غزة، (1436هـ – 2015م).
4) حلقوم الحاج، دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي دراسة حالة شركة الأسهم الريان، سطيف شهادة ماجستير تخصص تسيير المؤسسات، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010/2009
5) السعيد هتهات دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر شهادة ماجيستر تخصص دراسات اقتصادية جامعة قاصدين مرباح ورقلة الجزائر سنة 2006/2005.
6) صافا محمد اثر ظاهرة التضخم على الاقتصاد :دراسة اقتصادية وقياسية حالة الجزائر 1962–2007 شهادة ماجيستر تخصص اقتصاد التكامل الجهوي جامعة السانيا وهران الجزائر 2010/2009.
7) صغيري فاطمة الزهرة دراسة تحليلية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970–2005 شهادة ماجيستر تخصص اقتصاد كمي جامعة الجزائر.
8) طه، فريد، الرقابة على السلع والأسعار في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين2011.

9) مصطفى وائل أبو رمضان، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين – دراسة قياسية للفترة 2000–2015، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016.

10) ياسمينة زاوي، التضخم في الجزائر بين النظرية والواقع وما مدى مواكبة تقنية ARIMA التنبؤية بالنسبة لخصائص الظاهرة، شهادة ماجستير، تخصص إقتصاد كمي جامعة الجزائر3 ،الجزائر 2013/2012.

المجلات

1) احمد فايز الهرش أسس الاقتصاد الإسلامي وأثرها على النشاط الاقتصادي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 3، تركيا، 2020.

2) أحمد هادي علي حسن طرق معالجة التضخم في الاقتصاد الاسلامي، المجلة الدولية للعلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد 36 العراق، 2022.

3) اماني محمد، محمد موسى، الاقتصاد بين الملكية والتكافل الاجتماعي، المجلة القانونية، (مجلة مختصة في الدراسات والبحوث القانونية)، العدد 15، السودان، 2021.

4) بلحرش عائشة كياني شهيدة تقيين سياسات استهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 1990–2020 مجلة دفاتر بوادكس، العدد 01 الجزائر، 2022.

5) بلقاضي بلقاسم التضخم و آثاره الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ،العدد 28، الجزائر، 2013.

6) توفيق عزراق أستاذ محاضر، الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي واهم مبادئ التي تحكمه، مجلة ATEBE، العدد 4، تركيا، 2020.

7) حساين، سامية، عن الاختصاص في ضبط السوق والنشاط التجاري بين مجلس المنافسة ومصالح وزارة التجارة ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 10، العدد 2، 2019.

8) حسين بن عادية، عبد القادر عبد الرحمان، تحليل ديناميكية التضخم في الجزائر للفترة(1970–2014)، مجلة الدراسات، العدد الاقتصادي، العدد 2، الجزائر، 2018.

9) رسول حميد، مولود رمضان، دراسة تحليلية قياسية لأثر تغير احدى مكونات الطلب الكلي أو العرض الكلي على التضخم في الجزائر للفترة 2000–2017، مجلة التنمية والاستقرار للبحوث والدراسات، العدد 6، الجزائر، 2019.

10) ساوس، خيرة ، تفعيل دور مجلس المنافسة في متابعة الممارسات المقيدة للمنافسة، مجلة المجتمع والقانون، جامعة أحمد درارية، أدرار، المجلد 4، العدد2، 2016.

11) سعيد بلقاسم عبد الكريم التضخم ومؤشرات الأداء الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1989–2012 مجلة دراسات اقتصادية، العدد 23، الجزائر.

12) سعيد عبد الكريم التضخم ومؤشرات الأداء الاقتصادي دراسات اقتصادية، العدد 23، الجزائر.

13) الصالح، محمد، التسعير في نظر الشريعة الإسلامية مجلة البحوث الإسلامية بإشراف الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء، العدد الرابع، من المحرم إلى جمادى الثانية ،1398هـ.

14) ظريفي حمزة، د. بوزكري جيلالي فعالية أدوات السياسة المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي في علاج المشاكل الاقتصادية، مجلة مالية و محاسبة الشركات، العدد 1.

15) عبد الباسط القرعان، د. منير سليمان الحكيم دور الزكاة في معالجة مشكلة التضخم دراسة فقهية اقتصادية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، العدد 4، الأردن، 2015.

16) عبد الحميد بوخاري و محمد زرقون دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، الجزائر،2011.

17) عبد المجيد حسن صالح، حبيب الله زكريا، دور العالم الرقمي وأثره في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، المجلة العالمية للدراسات الفقهية والأصولية، العدد 2، ماليزيا، 2019.

18) عمير شلوفي زينب سيبوا أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة مجلة التنظيم و العمل، العدد03 ، الجزائر، 2021.

19) فؤاد محمد، تقنيات السياسة النقدية الحديثة لمعالجة التضخم ،مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 17، الجزائر، 2017.

20) القرضاوي، يوسف، تحديد أرباح التجار، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، المجلد الرابع، العدد الخامس، (1409هـ – 1988م).

21) قصي مساهر محمد خطر التضخم وأثره في المعاملات المالية في نمو، الشريعة الاقتصادية، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية العدد 23، العراق 2011.

22) كمال عبد حامد محمد إلى زيارة حكمت عبد الرزاق الدباغ، ظاهرة التضخم في العراق وانعكاساتها الاقتصادية، مجلة اهل البيت عليهم السلام، العدد12، العراق، 2012.

23) محمد دعمي، امال مباني، واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار التقني ومعيار الطلب الكلي الداخلي خلال 2000/ 2019، مجلة الميدان الاقتصادية، ط1، الجزائر 2020.

24) محمد سعيد محمد مرشد خصائص الاقتصاد الإسلامي، مجلة المنهل الاقتصادي، الجزائر، 2019،

25) محمد شكري، الجميل العدوي، التضخم النقدي وأثره في الديون من منظور الفقه الإسلامي، مجلة البحوث القانونية، العدد7، مصر 2018.

26) محمدي سميرة، دور مجلس المنافسة في حماية الحقوق والحريات في المجال الاقتصادي مجلة معارف (مجلة علمية محكمة) جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، العدد16، 2014.

27) محمود سحنون، الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، رؤية بديلة مجلة العلوم الإنسانية العدد17 ، الجزائر،2002.

28) مخلوف عز الدين بن يحي سعاد هوس الاستهلاك يوقف عجلة التنمية في الجزائر دراسة تحليلية للواقع و الحلول، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الثامن.

29) مزارشي فتيحة دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على معدل التضخم في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للأطباء الزمني الموزع للفترة 1990 _ 2015 مجلة الحقوق و العلوم الانسانية دراسات اقتصادية العدد 01/33 جامعة سطيف، الجزائر، 2018.

30) وليد فرجاني على مكيد مدى تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي على القوة الشرائية للدينار الجزائري دراسة قياسية باستعمال نموذج ARDL للفترة 1990-2018 مجلة الاستراتيجية و التنمية، العدد 04، الجزائر، 2021.

ثالثا: مراجع الأنترنت:

1) https://www.alaraby.co.uk خلل توزيع الدخول في الجزائر تاريخ الاطلاع: 2023/06/1 على 19:23

www.darelmashora.com

2) www.radioalgerie.dz 2021

3) تدخلات المنظمة الجزائرية لحماية وإرشاد المستهلك ومحيطه في عملية تحديد الأسعار، منشور على الإنترنت: https:apoce.org..>2020>14/01

4) حسين شحاتة منهج الاقتصاد الاسلامي في علاج مشكلة التضخم، موقع دار المشورة